

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تحليل لوضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: وضعية الصادرات غير النفطية في الجزائر، وقد تم ذلك من خلال استعراض مختلف الفترات من سنة 1980 حتى غاية 2008، كما تم التركيز في هذا الجزء أيضا على الآثار التي نتجت عن الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، حيث مست هذه الأزمة أسعار النفط في مختلف الأسواق العالمية، مما انجر عنه تدهور في إيرادات الدول التي تعتمد على مورد واحد وهو النفط في مداخيلها، والتي من بينها الجزائر التي يعتبر فيها تصدير النفط المصدر الأساسي والرئيسي للإيرادات الإجمالية للدولة؛

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2010)، والذي استعرضنا من خلاله تطور الميزان التجاري الإجمالي ومن ثم تطور الميزان التجاري للصادرات غير النفطية، كما تم في هذا الجزء أيضا دراسة تطور معدل تغطية الواردات لنفس الفترة سواء بالنسبة للصادرات الإجمالية أو الصادرات غير النفطية، ثم تطرقنا بعد ذلك لتطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2004-2008) بالنسبة للدولار الأمريكي واليورو الأوروبي ومدى تأثير ذلك على أداء الصادرات، وفي نهاية هذا الجزء حاولنا القيام بقراءة في بعض الأرقام القياسية في مؤشرات التجارة الخارجية لسنتي 2007 و2008؛

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية ونتائجها أو تأثيراتها على صادرات دول إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، وتم تناول ذلك بالأخص على منتجات الصيد البحري باتجاه أسواق الإتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات منتجات التمور من جهة أخرى؛

المبحث الرابع: تأثير اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية غير النفطية باتجاه دول الإتحاد الأوروبي، وقد تم تناول ذلك من خلال دراسة الآثار الإيجابية وكذا السلبية لهذا الاتفاق على أداء الصادرات الجزائرية غير النفطية، كما تم في هذا الجزء أيضا التعرف على بعض القيود التي تلاقي المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وخصوصا في المجال الزراعي على تصدير منتجاتهم نحو الأسواق الأوروبية، وتم في هذا السياق أخذ السوق الفرنسي كمثال على ذلك.

المبحث الأول: وضعية الصادرات الجزائرية غير النفطية (خارج المحروقات):

سنتعرض في هذا المبحث إلى وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وذلك من خلال استعراض تطوراتها الرقمية خلال الفترة 1980-2008، ولهذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء حيث سنتناول في الجزء الأول تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980-1985) أي قبل الأزمة -أي أزمة النفط 1986-، ويرجع التقسيم الزمني لهذه الفترة بالأساس إلى الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، والتي انخفضت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها مما تسبب في خسائر كبيرة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وبخاصة تلك الدول التي تعتمد على هذا المصدر أي النفط كمصدر رئيسي للإيرادات التي تحققها، في حين سنخصص الجزء الثاني لدراسة تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1986-2000)، وفي الأخير سنتعرض لتطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2000-2010)، لكن نشير هنا في سنة 2010 إلى أننا توقفنا عند معطيات السداسي الأول فقط، وهذا لتزامن الدراسة التطبيقية لهذه الرسالة مع هذه السنة، وبهذا فإننا سنكتفي في هذه الأخيرة على معطيات السداسي الأول.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (1980-1985):

إن المتتبع للتجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات يلاحظ بأنها كانت خاضعة في كليتها للدولة، ذلك أن السياسة التي سادت في الجزائر منذ الاستقلال وبخاصة في فترات التفاؤل النفطي المفرط، أي خلال سنوات السبعينات قد اعتمدت على احتكار الدولة للتجارة الخارجية أي بالنسبة للواردات أو بالنسبة للصادرات، وقد كانت غالبية هذه الأخيرة وما تزال لحد اليوم تتأثر بهيمنة القطاع النفطي، والذي تقوم بتدبيره لحد اليوم شركة "سوناتراك" "SONATRACH" التابعة للدولة الجزائرية، في حين أن تنظيم ما بقي من الصادرات وكل الواردات كان في يد مؤسسات عمومية، أو ما تدعى أيضا بالمؤسسات الوطنية¹. إن أهمية صادرات الهيدروكربونات أو ما تعرف بالصادرات النفطية على الصادرات غير النفطية، يمكن توضيحه في الجدول التالي أدناه، وهذا فيما يخص السنوات من 1980 إلى 1985².

¹ فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص: 87.

² Hocine Benissad, *La réforme économique en Algérie*, 2^{ème} édition, office des publications universitaires, Algérie, SD, P 95.

جدول رقم(09): تطور الصادرات الجزائرية (1985-1980)

الوحدة: "ملايير الدينارات الجزائرية"

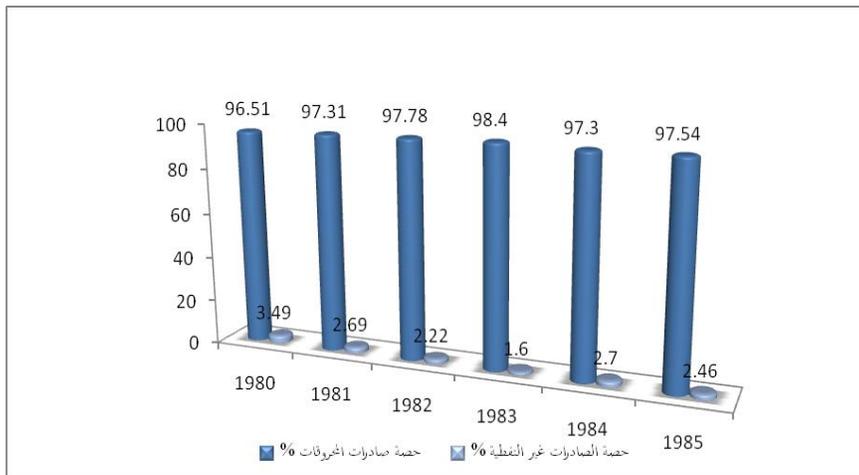
| 1985 | 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 | السنوات |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|----------------------------|
| 63,50 | 61,40 | 61,40 | 61,80 | 61,50 | 52,60 | صادرات المحروقات |
| 00,50 | 00,40 | 00,30 | 00,60 | 01,00 | 00,90 | المواد الزراعية |
| 01,10 | 01,30 | 00,70 | 00,80 | 00,70 | 01,00 | سلع أخرى |
| 01,60 | 01,70 | 01,00 | 01,40 | 01,70 | 01,90 | مجموع الصادرات الأخرى |
| 97,54 | 97,30 | 98,40 | 97,78 | 97,31 | 96,51 | حصة صادرات المحروقات * |
| 02,46 | 02,70 | 01,60 | 02,22 | 02,69 | 03,49 | حصة الصادرات غير النفطية * |
| 65,10 | 63,10 | 62,40 | 63,20 | 63,20 | 54,50 | مجموع الصادرات الإجمالية |

Source (بتصرف*): Hocine Benissad, *La réforme économique en Algérie*, 2^{ème} édition, offices des publications universitaires, SD, P95.

شكل رقم (13): تطور الصادرات الجزائرية النفطية وغير النفطية %

للفترة (1985 - 1980)

الوحدة: "ملايير الدينارات الجزائرية"



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم:09.

الفصل الرابع: تحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر

يتضح لنا من خلال قراءتنا لأرقام الجدول مدى الضعف الكبير لصادراتنا خارج المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات بما فيها المحروقات خلال الفترة (1980-1985)، كما يبين الجدول من جهة أخرى الهيمنة التامة لقطاع المحروقات على مجال التصدير.

حيث أنه أول ما يلاحظ إلينا من خلال ما تم استعراضه أعلاه وخصوصا في وضعية الصادرات غير النفطية للسنوات (1980-1985)، أن صادرات المحروقات تشكل العمود الفقري لصادراتنا خصوصا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، أين وصلت نسبتها من إجمالي الصادرات في المتوسط للفترة المذكورة أعلاه إلى أكثر من 97% في المتوسط، في الوقت الذي لم تتعدى فيه مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات لنفس الفترة 03%. إن الضعف الكبير في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، إلى جانب النمو السريع المسجل في جانب الواردات الوسيطة والتجهيزية التي عرفتها المرحلة (1980-1984)، يرجع بالأساس إلى الخطة الخماسية القائمة على شعار "من أجل حياة أفضل"، والتي انتهجتها الدولة الجزائرية في تلك المرحلة، والتي كانت تهدف إلى تحقيق استثمارات جديدة من شأنها الرفع في الإنتاجية وسد العجز الذي عرفه قطاع الإنتاج في تلك المرحلة، ويمكن توضيح بنية الصادرات الجزائرية غير النفطية، وذلك لأهم المنتجات المصدرة - وليس كلها- من خلال الجدول الآتي وهذا لنفس المرحلة أي من سنة 1980 إلى سنة 1985.

جدول رقم (10): هيكل لأهم الصادرات الجزائرية غير النفطية تبعا لمجموعات السلع

للفترة (1980-1985)

الوحدة: "مليار دينار جزائري"

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 |
|-------------------------------|-------|-------|--------|-------|--------|--------|
| منتجات غذائية | 0,46 | 0,53 | 0,32 | 0,18 | 0,32 | 0,28 |
| منتجات نصف مصنعة | 0,24 | 0,34 | 0,41 | 0,47 | 0,017 | 0,63 |
| تجهيزات صناعية (مواد التجهيز) | 0,005 | 0,31 | 0,0062 | 0,032 | 0,0073 | 0,0014 |
| تجهيزات زراعية (مواد التجهيز) | - | - | - | - | - | 0,025 |
| مواد الاستهلاك | 0,004 | 0,008 | 0,019 | 0,031 | 0,024 | 0,11 |
| المجموع | 0,709 | 1,188 | 0,7552 | 0,713 | 0,3683 | 1,0464 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1980-1985)، قد كان ضعيفا جدا، وهذا إذا ما تم مقارنته بالحجم الكلي للصادرات بما فيها الصادرات النفطية، وذلك خلال نفس الفترة، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الركود الذي عرفه القطاع الإنتاجي، بسبب السياسة الاستثمارية لعشرية السبعينات التي ركزت بنسبة كبيرة على الاستثمار في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالزراعة والصناعة مثلا، وباقي القطاعات الأخرى والتي لا تقل أهمية عنها كقطاع السياحي).

ويمكننا من خلال الجدول التالي¹ أدناه استعراض مختلف الأرقام، والتي تبين توزيع نسب الاستثمار في القطاع النفطي مقارنة بالنسبة للاستثمار الإجمالي في الدولة، وهذا لتأكيد صحة كلامنا المستعرض أعلاه.

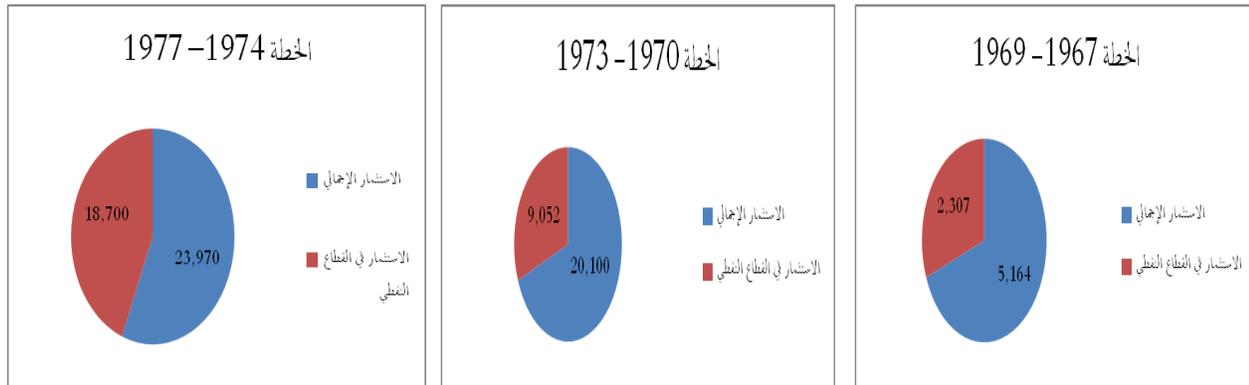
جدول رقم (11): حصة القطاع النفطي من إجمالي الاستثمارات

الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"

| حجم الاستثمارات | الخطة 1967-1969 | الخطة 1970-1973 | الخطة 1974-1977 |
|--|-----------------|-----------------|-----------------|
| الاستثمار الإجمالي | 05,164 | 20,100 | 23,970 |
| الاستثمار في القطاع النفطي | 02,307 | 09,052 | 18,700 |
| حصة الاستثمار النفطي من إجمالي الاستثمارات * % | 44,674 | 45,034 | 78,014 |

المصدر (بتصرف*): شربي محمد الأمين، دور البنوك التجارية في تمويل الصادرات خارج المحروقات - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بورقلة-، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بيسكرة، السنة الجامعية: 2003-2004، ص: 142.

شكل رقم (14): حصة القطاع النفطي من إجمالي الاستثمارات



المصدر: من إيجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم 11.

¹ (بتصرف*) شربي محمد الأمين، دور البنوك التجارية في تمويل الصادرات خارج المحروقات - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بورقلة-، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بيسكرة، السنة الجامعية: 2003-2004، ص: 142.

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه، إلى أن ما يقارب من نصف الاستثمارات العمومية كانت تخصص للاستثمار في مجال المحروقات، في حين كانت هناك قطاعات أخرى ذات أهمية كبيرة تكتسي خطورة كبيرة مثل قطاع الإنتاج الغذائي والذي عرف نقصا في الاستثمارات، حيث نلاحظ من خلال الخطة 1967-1968 والخطة 1970-1973، أن حصة الاستثمار في القطاع النفطي من إجمالي الاستثمارات العمومية الأخرى، قد بلغت على التوالي ما نسبته 44,67 و 45,03%.

في حين نلاحظ أنه خلال الخطة 1974-1977، قد تخطت الاستثمارات في المجال النفطي النسب السابقة في الخطتين (الخطة 1967-1968 والخطة 1970-1973)، والتي كانت تتراوح في حدود النصف من إجمالي الاستثمارات العمومية، لتصل في هذه الخطة ما نسبته 78,01%، وهو ما يؤكد على صحة الكلام القائل بهيمنة القطاع النفطي على باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهذا مما أدى في الأخير إلى سيطرة وهيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الإجمالية للدولة، وتهميش الصادرات غير النفطية والتي ظلت في غالب الأحيان هامشية، ولم ترقى إلى المستويات التي يمكن اعتبارها غير هذا، أي بالصادرات الهامشية.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (1986-1991):

تأثرت الصادرات والواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بمجموعة من الأحداث و التغيرات الاقتصادية الدولية كأزمة البترول العالمية (1986-1989)، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المؤسسات التي شرعت فيها الجزائر في إطار إصلاحاتها الاقتصادية الأخيرة المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وقبل استعراض وضعية الصادرات لهذه الفترة يجدر بنا في الأول التعرّيج على آثار هذه الأزمة على الإيرادات الدولة الجزائرية، وهذا لأن هذه الأزمة مست بالدرجة الأولى أسعار النفط، وباعتبار أن هذا الأخير هو المصدر الرئيسي والأساسي لإيرادات الدولة

الفرع الأول: آثار أزمة البترول (1986-1989):

حتى سنة 1985 كانت وضعية الجزائر الاقتصادية الخارجية حسنة، إذ سجلت فائضا تجاريا يقدر في المتوسط خلال الفترة (1980-1985) بـ 3,8 مليار دولار سنويا، إلا أنه وبداية من سنة 1986، وعلى إثر انخفاض أسعار النفط عرف ميزان المدفوعات اختلالا ملحوظا، حيث سجل رصييدا سالباً قدر بـ 2,2 مليار دولار سنة 1986، وفي نفس السنة سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 6,6 مليار دولار - سيتم استعراض ذلك بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل-، وباعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل في المتوسط 96% من إيرادات التصدير، وباعتبار أن تقييم أسعار المحروقات في السوق الدولية يتم بالدولار، فقد انخفضت الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة بسبب

هذه الأزمة بحوالي 40 %، حيث وصلت أدنى حد لها سنة 1988 بقيمة 8,5 مليار دولار كما يوضحه الجدول الآتي¹:

جدول رقم (12): تطور إيرادات التصدير للفترة (1991 – 1980)

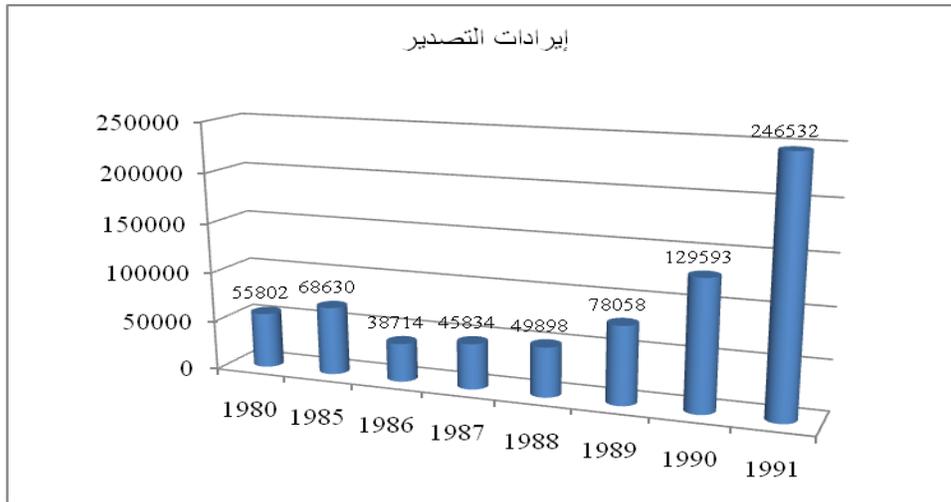
الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"

| السنوات | 1980 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|-----------------|-------|-------|--------|-------|-------|-------|--------|--------|
| إيرادات التصدير | 55802 | 68630 | 38714 | 45834 | 49898 | 78058 | 129593 | 246532 |
| نسبة النمو % | - | 22,98 | -43,60 | 18,40 | 08,86 | 56,43 | 66,02 | 90,23 |

Source: Office national des statistiques, "Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2008", collections statistiques, N° 147, série E: Statistiques Economiques N° 56, Alger, 2009, PP: 75- 90.

شكل رقم (15): تطور إيرادات التصدير

الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم 12.

¹ Office national des statistiques, "Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2008", collections statistiques, No 147, série E: Statistiques Economiques No 56, Alger, 2009, PP: 75- 90.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه وما يبينه المنحنى أيضا، نرى بأن إيرادات التصدير التي أخذت كعينة هنا فقط، وهذا لبعض السنوات التي سبقت الأزمة وبعدها، وهذا كمي يتسنى لنا معرفة معدل نمو الصادرات، وما مدى تأثير الأزمة النفطية العالمية في سنة 1986 على الإيرادات الجزائرية والتي تتكون في الأساس من الإيرادات النفطية. ففي سنة 1985 مثلا نلاحظ أن معدل نمو إيرادات الصادرات غير النفطية - وهذا بأخذ سنة 1985 كأساس - وصل إلى أكثر من 22 %، بينما يتبين لنا أنه في سنة الأزمة العالمية النفطية (1986) قد سجل معدل نمو إيرادات الصادرات معدلا سالبا، وهذا لأول مرة خلال فترة الدراسة، حيث تجاوز هذا المعدل نسبة 43 %، أي أن إيرادات التصدير قد انخفضت بأكثر من 43 % عما كانت عليه في سنة 1985، وهذا ما انجر عنه انخفاض كبير وشديد في الإيرادات الإجمالية للدولة الجزائرية وهذا نتيجة أن الإيرادات الجزائرية تتكون أساسا من الصادرات النفطية كما تمت الإشارة إليه آنفا.

إلا أن بعد سنة 1986 فإننا نرى بأن معدل نمو إيرادات الصادرات قد بدأ في التحسن من سنة لأخرى، لكن في السنوات الأولى لما بعد الأزمة، قد سجل هذا المعدل معدلات نمو ضعيفة، وأقل معدل تم تسجيله في هذا السياق فقد كان في سنة 1988 حيث تراوح معدل النمو هذا عند نسبة 08 %، إلا أنه في السنوات الأخيرة من هذه الدراسة فنلاحظ بأن معدل نمو الصادرات قد سجل معدلات نمو مرتفعة جدا، وهو يسجل ارتفاعا من سنة لأخرى، حيث سجل هذا المعدل لسنة 1991 أكثر من 90 %، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر معدل نمو للصادرات يتم تسجيله خلال فترة الدراسة.

إلا أن هذا المعدل يفسر لنا من جهة أخرى، أن السلطات الجزائرية لم تستفد أبدا من هذه الأزمة والخسائر التي انجرت عنها، ففي الوقت الذي كان يفترض فيه التقليل من الاعتماد على هذا المورد وخصوصا خلال السنوات التي تلت الأزمة النفطية، لكن للأسف فإننا نشاهد كلنا بأن السلطات الجزائرية قد سارت في اتجاه عكس هذا وزادت من الاعتماد على النفط كمورد رئيسي في الإيرادات، وهذا ما يفسره تجاوز معدل نمو الصادرات لنسبة 90 % في سنة 1991.

الفرع الثاني: تطور وضعية الصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (1986-1991):

بعد استعراضنا لأهم آثار الأزمة النفطية على الصادرات الجزائرية، ومن ثم آثارها على الإيرادات المحصل عليها عن طريق هذه الصادرات، وكيف تأثرت حصيلة الإيرادات الناتجة عن النشاط التصديري، حيث انخفضت هذه الإيرادات وخصوصا في سنة 1986، إذ وصلت هذه الحصيلة إلى 03 مليار دولار.

الفصل الرابع: تحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر

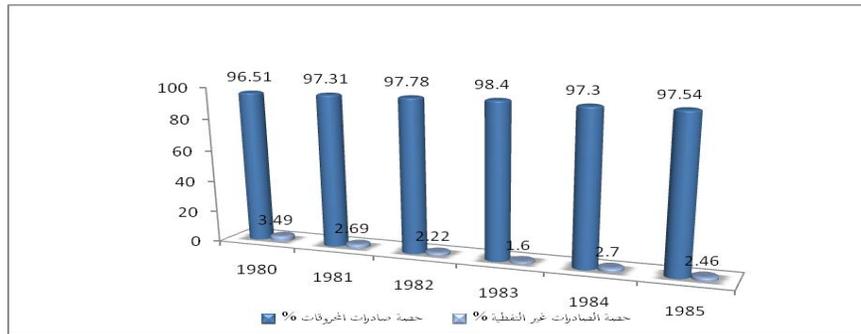
وعليه سنحاول في هذا العنصر استعراض تطور الصادرات غير النفطية وحصتها من إجمالي الصادرات للفترة (1986-1992)، محاولين معرفة إن كان قد تم الاستفادة من هذه الأخطاء والتي نقصد بها على الخصوص الاعتماد على مورد واحد ووحيد في الدخل والإيرادات، وسيتم استعراض ذلك من خلال الجدول التالي¹:

جدول رقم (13): تطور الصادرات غير النفطية للفترة (1986-1991)
الوحدة: مليون دولار

| إجمالي الصادرات | | الصادرات غير النفطية | | صادرات المحروقات | | السنوات |
|-----------------|----------|----------------------|--------|------------------|----------|---------|
| النسبة * % | القيمة | النسبة * % | القيمة | النسبة * % | القيمة | |
| 100 | 7 832,40 | 02,54 | 198,90 | 97,46 | 7 633,50 | 1986 |
| 100 | 8 216,06 | 02,60 | 213,51 | 97,40 | 8 002,55 | 1987 |
| 100 | 8 124,96 | 05,18 | 420,72 | 94,82 | 7 704,24 | 1988 |
| 100 | 8 969,25 | 04,40 | 395,54 | 95,60 | 8 573,71 | 1989 |
| 100 | 11 372 | 03,85 | 438 | 96,15 | 10 934 | 1990 |
| 100 | 12 235 | 03,15 | 385 | 96,85 | 11 850 | 1991 |

المصدر (بتصرف*): وصاف سعيدي، تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الدول النامية- الحوافز والعوائق-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت بتاريخ 2004/02/26، ص: 82.

شكل رقم (16): تطور الصادرات % للفترة (1986-1991)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم 13.

¹ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الدول النامية- الحوافز والعوائق-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت بتاريخ 2004/02/26، ص: 82.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه، يتبين لنا أنه خلال سنة 1986 عرفت إيرادات صادرات النفط أدنى قيمة لها، حيث سجلت ما قيمته 7 633,50 مليون دولار أمريكي، وهي أقل قيمة يتم تسجيلها خلال فترة الدراسة أعلاه، وقد بلغت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ما نسبته 97,46 %، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها خلال فترة الدراسة أعلاه، ويرجع ذلك بشكل أساسي ورئيسي للأزمة النفطية التي شهدتها أسواق هذه الأخيرة خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حيث وصلت أسعار النفط لأدنى مستوياتها، مما تسبب في تضرر الاقتصادي الجزائري ومعه اقتصاديات الدول الأخرى التي تعتمد على النفط كمورد هام ورئيسي لإيراداتها. كما ظلت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات تسجل ارتفاعا هائلا، حيث بقيت حصتها تسجل ما نسبته أعلى من 96 % في المتوسط خلال فترة الدراسة -أي أحسن بشكل جزئي من الفترة السابقة والتي تجاوزت نسبتها 97 %-، لكن ما هو حال الصادرات غير النفطية؟

ظلت بذلك الصادرات غير النفطية تسجل حصة في المتوسط لم تتجاوز ما نسبته 04 % في المتوسط خلال فترة الدراسة كذلك، إلا أننا لاحظنا أنه في سنة 1988 قد سجلت الصادرات غير النفطية أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة حيث تجاوزت قيمتها 420 مليون دولار أمريكي بحصة تجاوزت نسبة 05 %، وهي أعلى قيمة ونسبة للصادرات غير النفطية يتم تسجيلها خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي حقق على مستوى التصدير خارج المحروقات في الفترة (1986-1991)، حيث وصلت نسبة الصادرات غير النفطية في متوسط الفترة إلى ما نسبته 03,62 % مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة (1980-1985) والتي لم تتجاوز نسبة 02,53 %.

إلى أن مساهمة هذا النوع من الصادرات في توازن الميزان التجاري خارج المحروقات يبقى بدون أثر، حيث استمر عجز المرحلة السابقة (1980-1985) إلى المرحلة المدروسة (1986-1991)، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى فشل السياسة الاقتصادية المعتمدة في هذا المجال¹.

كما يتبين لنا كذلك ومن خلال التطورات الرقمية للصادرات خارج المحروقات والتي تمت قراءتها من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، مدى ضعف نسبة هذه الصادرات، وهذا بما فيها الصادرات النفطية، والذي يمكن إرجاعه للخلل الذي عرفه هيكل الاستثمارات، حيث يتجسد هذا الخلل أولا في التوزيع غير العادل وغير المحكم للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية الأساسية خصوصا الزراعة والصناعة والبنى التحتية المرتبطة بها، وثانيا للتوزيع غير العادل بين الفروع المكونة لهذه القطاعات، الأمر الذي انعكس فيما بعد على نسب الإنجاز الضعيفة التي حققتها هذه الاستثمارات، لتنعكس في الأخير سلبا على حجم وفعالية الهيكل الإنتاجي الوطني.

¹ شربي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

المطلب الثالث: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (1992-2000):

سنحاول في هذا المطلب استعراض هيكل للصادرات الجزائرية غير النفطية حسب فروع الاستعمال، ومن ثم سيتم تبيين حصة كل فرع من فروع الاستعمال من إجمالي الصادرات غير النفطية، كما سيتم في هذا العنصر استعراض أيضا أهم الأسواق أو الدول التي يتم إليها تصدير المنتجات غير النفطية، وعليه سنحاول استعراض كل هذا من خلال الجداول التالية أدناه¹:

جدول رقم (14): تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال للفترة (1992-2000)

الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"

| 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | الصادرات من المنتجات |
|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------------------|
| 692 533 | 473 657 | 314 204 | 228 388 | 238 932 | صادرات المحروقات |
| 7 440 | 5 256 | 1 206 | 2 305 | 1 767 | مواد غذائية، مشروبات، تبغ |
| 409 | 285 | 257 | 15 | 35 | المواد الأولية أو الخام |
| 1 978 | 1 675 | 738 | 595 | 679 | المنتجات الخام |
| 27 190 | 12 964 | 6 722 | 6 667 | 5 077 | المنتجات نصف المصنعة |
| 194 | 238 | 94 | 06 | 35 | سلع التجهيز الفلاحي |
| 2 494 | 861 | 318 | 407 | 1 490 | سلع التجهيز الصناعي |
| 8 573 | 3 516 | 797 | 1 169 | 996 | السلع الاستهلاكية |
| 48 278 | 24 795 | 10 132 | 11 164 | 10 079 | الصادرات خارج المحروقات |
| 93,50 | 95 | 96,90 | 95,30 | 96 | حصة الصادرات النفطية* % |
| 06,50 | 05 | 03,10 | 04,70 | 04 | حصة الصادرات غير النفطية* % |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | الصادرات الكلية* % |
| 740 811 | 498 452 | 324 336 | 239 552 | 249 011 | مجموع الصادرات الكلية* |

... يتبع ...

¹ Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2001, collection statistiques, N° 110, Alger, PP: 65- 67.

... تابع ...

| 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | الصادرات من المنتجات |
|--------------------|------------------|------------------|------------------|-----------------------------|
| 1 611 145 | 811 172,5 | 567 870 | 762 630 | صادرات المحروقات |
| 2 430,5 | 1 566,8 | 1 567 | 2 148 | مواد غذائية، مشروبات، تبغ |
| 1 110,6 | 617,9 | 628 | 376 | المواد الأولية أو الخام |
| 2 169,4 | 2 142,3 | 2 023 | 1 960 | المنتجات الخام |
| 35 010 | 18 840,3 | 14 937 | 21 945 | المنتجات نصف المصنعة |
| 836,8 | 1 675,9 | 359 | 37 | سلع التجهيز الفلاحي |
| 3 566,4 | 3 165,6 | 572 | 1 339 | سلع التجهيز الصناعي |
| 947,4 | 1 335,4 | 919 | 1 332 | السلع الاستهلاكية |
| 46 071,1 | 29 344,2 | 21 005 | 29 127 | الصادرات خارج المحروقات |
| 97,20 | 96,50 | 96,40 | 96,30 | حصة الصادرات النفطية* % |
| 02,80 | 03,50 | 03,60 | 03,70 | حصة الصادرات غير النفطية* % |
| 100 | 100 | 100 | 100 | الصادرات الكلية* % |
| 1 657 216,1 | 840 516,7 | 588 875,6 | 791 767,5 | مجموع الصادرات الكلية* |

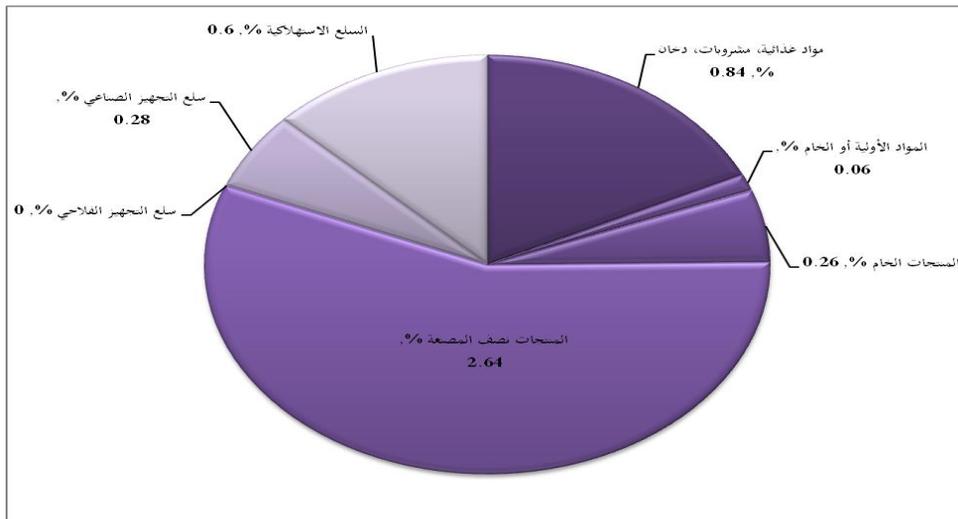
Source (بتصرف*): Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2001**, collection statistiques, N^o: 110, Alger, P: 65.

جدول رقم (15): تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال للفترة (1992-1996)

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| مواد غذائية، مشروبات، تبغ % | 00,70 | 01 | 00,40 | 01,10 | 01 |
| المواد الأولية أو الخام % | 00 | 00 | 00,10 | 00,10 | 00,10 |
| المنتجات الخام % | 00,30 | 00,20 | 00,20 | 00,30 | 00,30 |
| المنتجات نصف المصنعة % | 02 | 02,80 | 02,10 | 02,60 | 03,70 |
| سلع التجهيز الفلاحي % | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| سلع التجهيز الصناعي % | 00,60 | 00,20 | 00,10 | 00,20 | 00,30 |
| السلع الاستهلاكية % | 00,40 | 00,50 | 00,20 | 00,70 | 01,20 |
| الصادرات غير النفطية* % | 04 | 04,70 | 03,10 | 05 | 06,50 |

Source (بتصرف*): Office national des statistiques, N⁰: 110, Op cit, P : 66.

شكل رقم (17): تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال وفقا للمتوسط الحسابي للفترة (1992-1996)
الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"



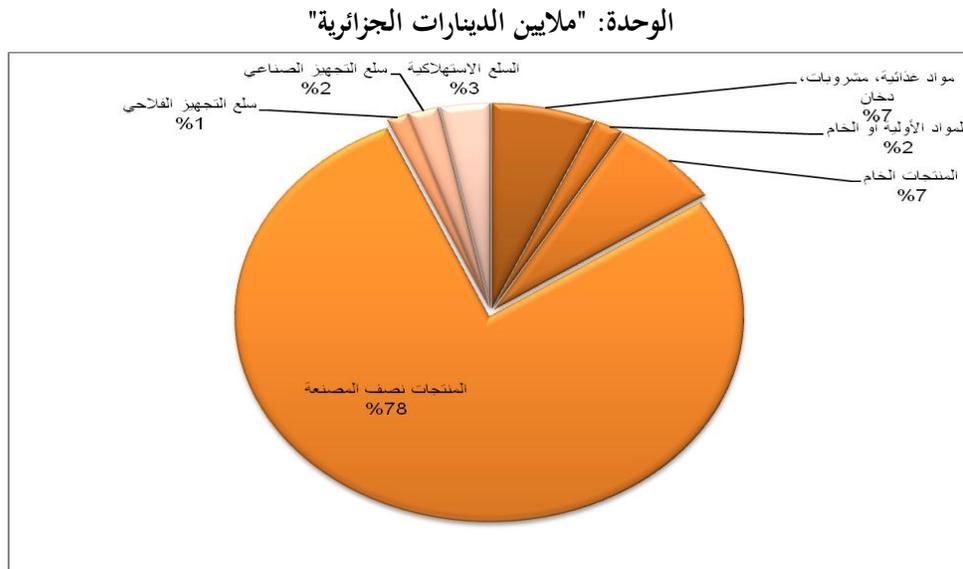
المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 16.

جدول رقم (16): تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال للفترة (1997-2000)

| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|
| مواد غذائية، مشروبات، تبغ % | 00,30 | 00,30 | 00,20 | 00,10 |
| المواد الأولية أو الخام % | 00 | 00,10 | 00,10 | 00,10 |
| المنتجات الخام % | 00,20 | 00,30 | 00,30 | 00,10 |
| المنتجات نصف المصنعة % | 02,80 | 02,50 | 02,20 | 02,10 |
| سلع التجهيز الفلاحي % | 00 | 00,10 | 00,20 | 00,10 |
| سلع التجهيز الصناعي % | 00,20 | 00,10 | 00,40 | 00,20 |
| السلع الاستهلاكية % | 00,20 | 00,20 | 00,20 | 00,10 |
| الصادرات غير النفطية* % | 03,70 | 03,60 | 03,50 | 02,80 |

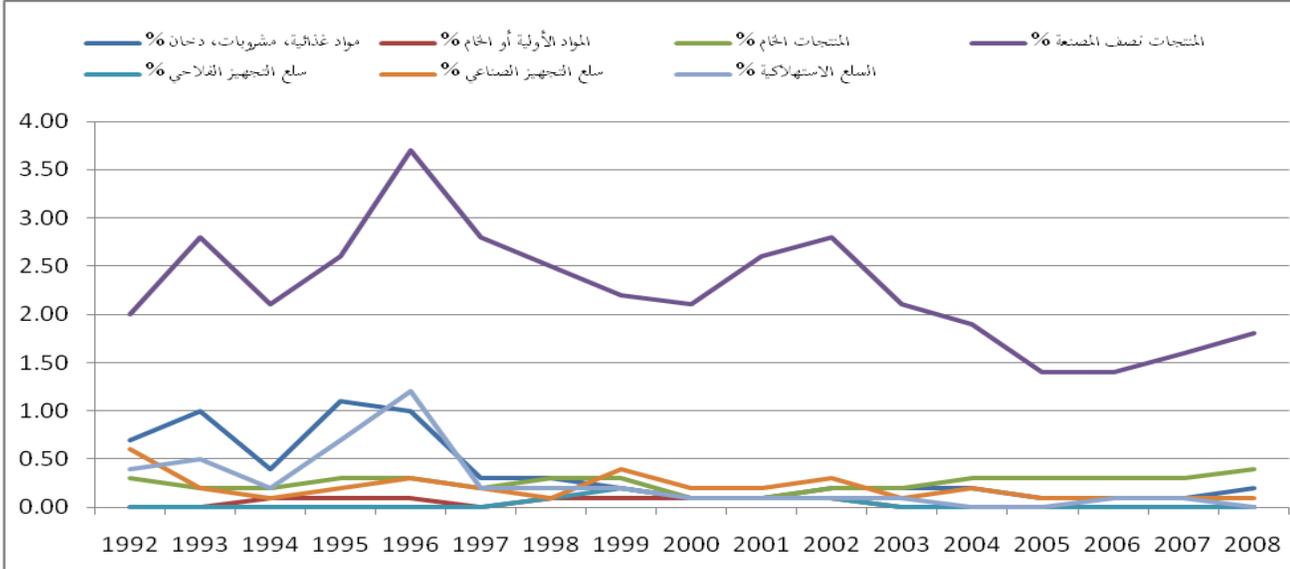
Source (بتصرف*): Office national des statistiques, N⁰: 110, Op cit, P : 66.

شكل رقم (18): تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال وفقا للمتوسط الحسابي للفترة (1997-2000)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 17.

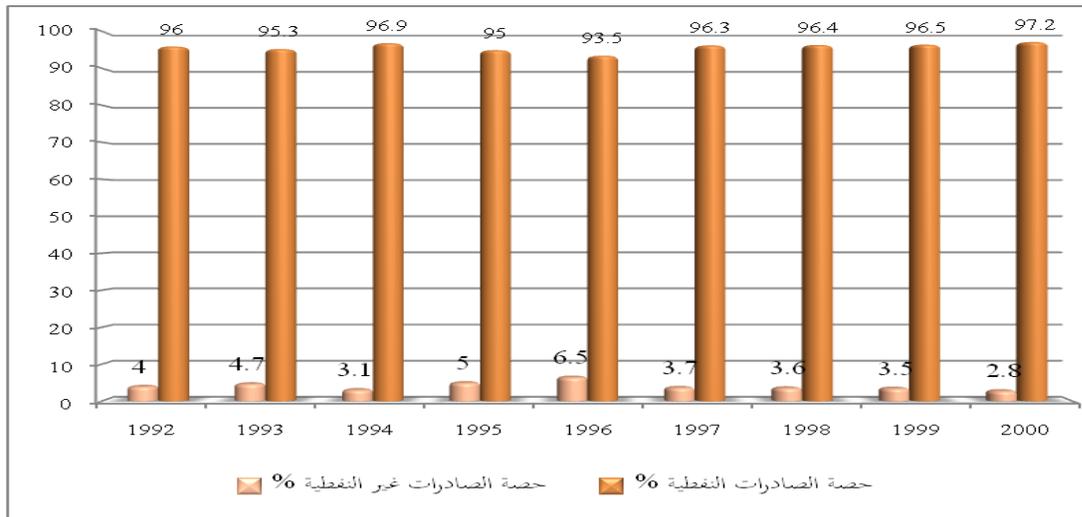
شكل رقم (19): تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات السلع %
للفترة (1992-2000)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدولين رقم: 16 و17.

شكل رقم (20): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية %
للفترة (1997-2000)

الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدولين رقم: 14 و15.

من خلال قراءتنا لأرقام الجداول والمنحنى أعلاه، يتبين لنا ومن الوهلة الأولى بقاء سيطرة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات الكلية، حيث ظلت نسبة هذه الأخيرة في المتوسط بالنسبة للفترة المدروسة (1992-2000) في

حدود 96 % من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعني عدم انخفاض هذه الصادرات خلال كل الفترات المدروسة سابقا، ويعني من جهة أخرى بقاء اعتماد السلطات الجزائرية على المورد النفطي كعامل هام ورئيسي في تحقيق الإيرادات، وهذا ما تفسره الأرقام الواردة من خلال الجداول (14، 15، 16 و 17) التي تم استعراضها أعلاه. كما يبين هذا من جهة عدم فعالية السياسات المنتهجة، والتي تهدف من المفروض في التخفيض من الاعتماد على النفط كمنتج واحد في تحقيق الإيرادات.

كما يفسر هذا أيضا على أنه ربما عدم اهتمام أو عدم مبالاة بهذا الأمر، وهذا بالرغم من الدرس القاسي جدا والذي تعرضت له الجزائر جراء الأزمة النفطية العالمية خلال حقبة منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، والتي انخفضت فيها الإيرادات النفطية إلى أدنى حدود لها في تاريخ الاقتصادي الجزائري.

أما إذا تكلمنا على الصادرات غير النفطية فهي الأخرى ظلت شبه ثابتة لما كانت عليه في الفترات المدروسة السابقة، حيث ظلت في حدود نسبة 04 %، في المتوسط خلال الفترة (1992-2000)، وهذا ما يفسر أيضا على أنه فشل في السياسات الهادفة للنهوض بالصادرات غير النفطية وترقيتها - إن وجدت هي الأخرى كذلك-، أو أننا نستطيع التشكيك في فعاليات هذه السياسات ومدى نجاعتها، وإلا فبماذا يفسر بقاء هذه الصادرات أي غير النفطية لثلاث عقود تقريبا - هذا دون أخذ فترات الدراسة للسنوات اللاحقة فيما بعد- عند نفس الحصة أو النسبة. كما أن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1992-2000)، وذلك وفقا لما توضحه الجداول المبينة أعلاه آنفا، فيلاحظ ما يلي:

- 1- تركز هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1992-2000) على منتج واحد وهو النفط، وهذا طول فترة الدراسة بحدود 96 % في المتوسط للفترة؛
- 2- أما أفضل تصدير للمحروقات فقد تم تسجيله سنة 2000، حيث بلغت ما قيمته 1 611 145 مليون دينار جزائري، مسجلة بذلك ما حصته أو نسبته 97,20 % من إجمالي الصادرات، ونسبة بلغت 35,22 % من الناتج المحلي الإجمالي¹، ويعتبر هذا كأكبر إيراد من تصدير النفط يتم تسجيله طوال الفترات الماضية أو السابقة، ويرجع هذا بالأساس إلى الارتفاع الكبير والهائل الذي شهدته الأسواق العالمية لهذا المنتج (النفط).
- 3- تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات غير النفطية إلى ما قيمته 48 278 مليون دينار جزائري، مسجلة بذلك نسبة فاقت حدود 06,50 %، وكان ذلك بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع، وتمثلت هذه الأخيرة بالأساس في صادرات التمور - حيث تتمتع الجزائر بنوعية جيدة من التمور تعرف بـ "تمور دقلة نور"²، إضافة إلى الخمر والطماطم المعولبة؛

¹ وصاف سعدي، تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الدول النامية- الحوافز والعوائق-، مرجع سبق ذكره، ص:83.

² غير أن هذا النوع من التمور، أي "دقلة نور" مسجلة باسم دولة تونس.

4- وقد هيمنت على الصادرات غير النفطية حسب فروع الاستعمال صادرات المنتجات نصف المصنعة بحصة بلغت أكثر من 02,50% في المتوسط من إجمالي الصادرات، وقد عادت هذه النسبة في المتوسط ما يقارب 63% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وقيمة تجاوزت 16 594 مليون دينار في المتوسط خلال فترة الدراسة، تليها في ذلك صادرات المواد الغذائية والمشروبات والدخان بنسبة تجاوزت 00,50% في المتوسط من إجمالي الصادرات، أما حصتها من إجمالي الصادرات غير النفطية فقد تجاوزت نسبة 12,45% في المتوسط، وقيمة تجاوزت في المتوسط خلال فترة الدراسة قيمة 2 854 مليون دينار جزائري، ثم تلتها صادرات المنتجات الخام، ثم تأتي فيما بعد باقي فروع الاستعمال الأخرى بنسب وقيم مختلفة تكاد تقترب في مجملها من بعضها البعض.

المطلب الرابع: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (2001-2008):

بعد استعراضنا لتطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (1992-2000)، ولاحظنا بأن خلال تلك الحقبة ظلت الصادرات النفطية مهيمنة على إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بقي متوسط الصادرات النفطية خلال تلك الفترة في حدود 96% في المتوسط، بينما لم تتعدى الصادرات غير النفطية لتلك الفترة حدود 04% في المتوسط، مما يعني هذا عدم تحسن أداء هذه الصادرات خلال الفترة السابقة وظلت في حدود الفترة الأولى أي للفترة (1980-1985)، أي أن الدولة الجزائرية أو السلطات العمومية في مجال التجارة الخارجية لم تستفد من الدرس القاسي للأزمة النفطية العالمية التي انهارت معها أسعار النفط، وأثر ذلك على تضرر برامج خطط التنمية التي كانت مخطط لها في تلك الحقبة من الزمن، باعتبار أن الجزائر من الدول التي تعتمد على مورد واحد في إيراداتها وهو المورد النفطي. ولقد تركزت الصادرات غير النفطية في تلك الفترة على المنتجات نصف المصنعة، إذ ظلت هذه الأخيرة تهيمن على إجمالي الصادرات غير النفطية، وجاءت بعدها صادرات منتجات المواد الغذائية، والمشروبات والدخان، ثم تليها باقي المنتجات بنسب متفاوتة.

وعليه سنحاول في هذا المطلب استعراض هيكل للصادرات الجزائرية غير النفطية حسب فروع الاستعمال للفترة (2001-2008)، ومن ثم سيتم تبيين حصة كل فرع من فروع الاستعمال من إجمالي الصادرات غير النفطية، وسنرى إن كانت الصادرات غير النفطية قد تحسنت حصتها أو قيمتها أم ظلت كما كانت عليه في الفترات السابقة، ومدى استجابة السلطات العمومية في الدولة المتخصصة في مجال التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بشكل خاص، لتحسين أداء الصادرات غير النفطية.

وسيتيم في هذا المطلب استعراض أيضا أهم الأسواق أو الدول التي يتم إليها تصدير المنتجات غير النفطية، وعليه سنحاول استعراض كل هذا من خلال الجداول التالية أدناه¹:

¹ اعتمدت في هذا الجزء على المرجعين التاليين:

جدول رقم (17): تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2008)
الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | الصادرات من المنتجات |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-----------------------------|
| 2 276 827 | 1 850 000 | 1 445 000 | 1 430 668 | صادرات المحروقات |
| 4 749 | 3 702,70 | 2 769,60 | 2 170,10 | مواد غذائية، مشروبات، تبغ |
| 408,40 | 756,40 | 921,80 | 924,80 | المواد الأولية أو الخام |
| 6 457,80 | 3 098,90 | 3 078,60 | 1 927,10 | المنتجات الخام |
| 44 311,60 | 39 419,10 | 41 653,10 | 38 637,80 | المنتجات نصف المصنعة |
| 24,40 | 42,80 | 1 621,70 | 1 713,20 | سلع التجهيز الفلاحي |
| 3 582,70 | 2 290,80 | 4 016,90 | 3 384,10 | سلع التجهيز الصناعي |
| 1 087 | 2 742,80 | 2 130,10 | 910,70 | السلع الاستهلاكية |
| 60 620,9 | 52 053,50 | 56 192,70 | 49 667,8 | الصادرات خارج المحروقات |
| 97,40 | 97,25 | 96,30 | 96,60 | حصة الصادرات النفطية* % |
| 02,60 | 02,75 | 03,70 | 03,40 | حصة الصادرات غير النفطية* % |
| 100 | 100 | 100 | 100 | الصادرات الكلية* % |
| 2 337 447,9 | 1 902 053,5 | 1 501 192,7 | 1 480 335,8 | مجموع الصادرات الكلية* |

... يتبع ...

- Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008**, collection statistiques, N° 148, Alger, PP: 80- 81.

- Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2007**, collection statistiques, N° 141, Alger, PP: 104- 105.

... تابع ...

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | الصادرات من المنتجات |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------------------------|
| 4 970 025,1 | 4 121 790,4 | 3 895 736,2 | 3 355 000 | صادرات المحروقات |
| 7 657,30 | 6 136,30 | 5 327,10 | 4 942 | مواد غذائية، مشروبات، تبغ |
| 507,10 | 897,70 | 1 369,70 | 370,70 | المواد الأولية أو الخام |
| 21 035,20 | 10 859,70 | 12 793,70 | 9 433,9 | المنتجات الخام |
| 89 308,40 | 68 842,60 | 57 385,10 | 47 725,6 | المنتجات نصف المصنعة |
| 67,70 | 42,20 | 64,70 | 34,4 | سلع التجهيز الفلاحي |
| 4 334,50 | 3 188,9 | 3 162,60 | 2 642,7 | سلع التجهيز الصناعي |
| 2 084,40 | 2 405,4 | 3 161,9 | 1 398,9 | السلع الاستهلاكية |
| 124 994,6 | 92 372,80 | 83 264,80 | 66 548,20 | الصادرات خارج المحروقات |
| 97,50 | 97,80 | 97,90 | 98,05 | حصة الصادرات النفطية* % |
| 02,50 | 02,20 | 02,10 | 01,95 | حصة الصادرات غير النفطية* % |
| 100 | 100 | 100 | 100 | الصادرات الكلية* % |
| 5 095 019,7 | 4 214 163,2 | 3 979 001 | 3 421 548,2 | مجموع الصادرات الكلية* |

Source (بتصرف*):

– Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008**, collection statistiques, N^o 148, Alger, P: 80.

– Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2007**, collection statistiques, N^o 141, Alger, P P: 104-105.

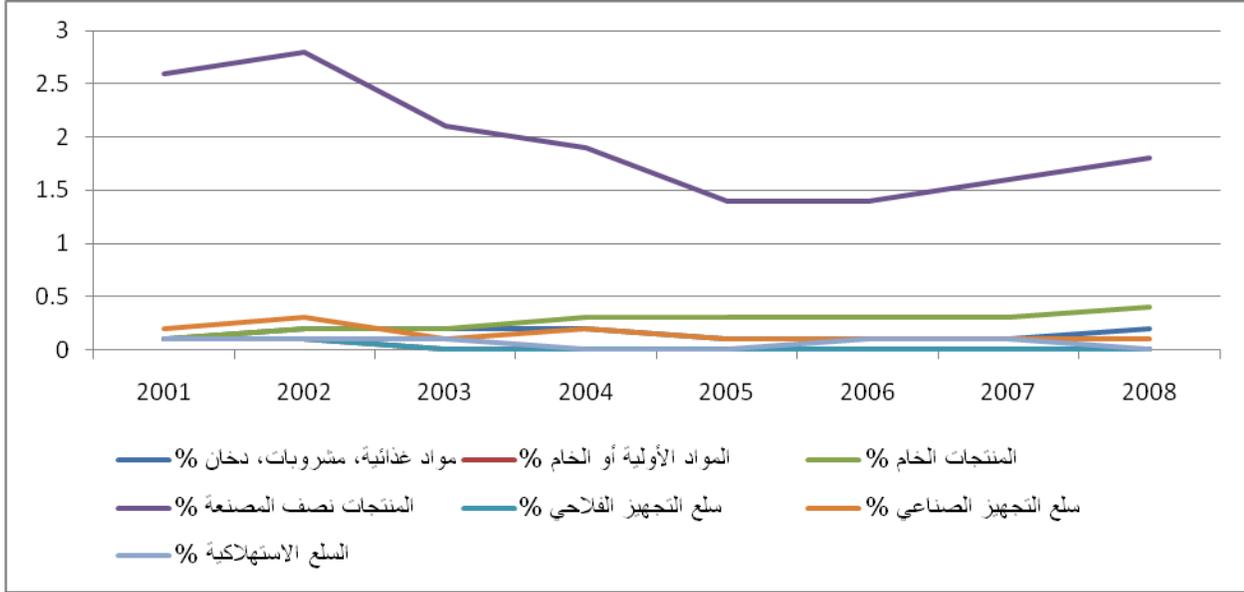
الفصل الرابع: تحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر

جدول رقم (18): تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2008)

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-----------------------------|
| 00,20 | 00,10 | 00,10 | 00,10 | 00,20 | 00,20 | 00,20 | 00,10 | مواد غذائية، مشروبات، تبغ % |
| 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00,10 | 00,10 | المواد الأولية أو الخام % |
| 00,40 | 00,30 | 00,30 | 00,30 | 00,30 | 00,20 | 00,20 | 00,10 | المنتجات الخام % |
| 01,80 | 01,60 | 01,40 | 01,40 | 01,90 | 02,10 | 02,80 | 02,60 | المنتجات نصف المصنعة % |
| 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00,10 | 00,10 | سلع التجهيز الفلاحي % |
| 00,10 | 00,10 | 00,10 | 00,10 | 00,20 | 00,10 | 00,30 | 00,20 | سلع التجهيز الصناعي % |
| 00 | 00,10 | 00,10 | 00 | 00 | 00,10 | 00,10 | 00,10 | السلع الاستهلاكية % |
| 02,50 | 02,20 | 02,10 | 01,95 | 02,60 | 02,75 | 03,70 | 03,40 | الصادرات غير النفطية* % |

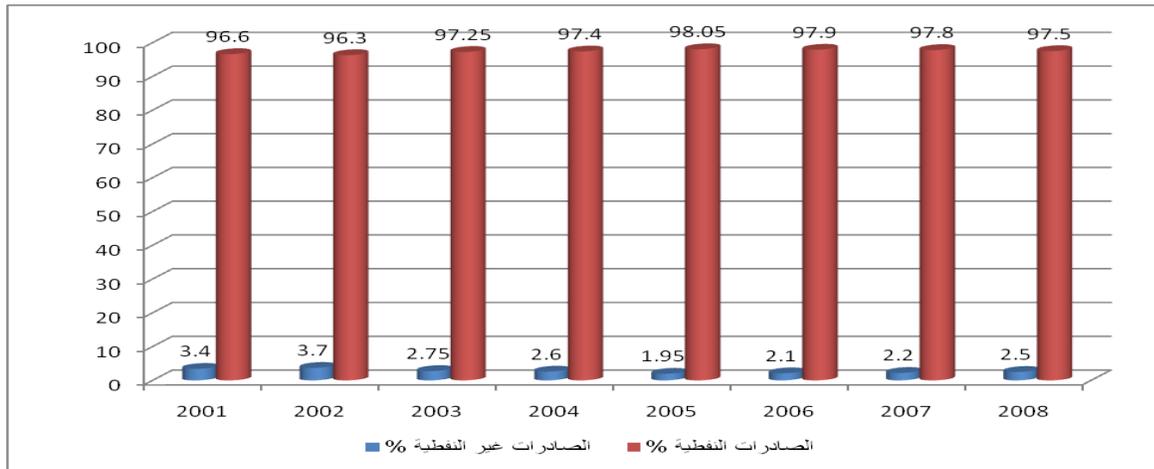
Source (بتصرف*): Office national des statistiques, N^o: 148, Op cit, PP: 80- 81.

شكل رقم (21): تطور الصادرات غير النفطية حسب فروع الاستعمال
للفترة (2001-2008)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدولين رقم: 20 و 21.

شكل رقم (22): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية %
للفترة (2001-2008)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدولين رقم: 18 و 19.

من خلال قراءتنا للأرقام الواردة في الجداول أعلاه، يمكننا ملاحظة ما يلي:

1- استمرار هيمنة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة أيضا، وبمعدل وصل إلى أكثر من 97 % في المتوسط لكل الفترة، وبقيمة فاقت في المتوسط مبلغ 2 918 130 مليون دينار جزائري، وهذا ما يعني أنها زادت عن الفترات

السابقة والتي كانت في حدود 96 % في المتوسط من إجمالي الفترات السابقة، في الوقت الذي كان يفترض فيه التخفيض من النوع من الصادرات.

ومن جهة أخرى يتبين أن السلطات الجزائرية لا زالت تعتمد بشكل كبير على مورد واحد ووحيد وهو النفط كمصدر رئيسي للدخل؛

2- بالمقابل ظلت الصادرات غير النفطية تراوح مكانها، وعرفت نسبة جد هامشية قدرت بأقل من 02,60 % في المتوسط خلال هذه الفترة، وتعتبر هذه النسبة أقل نسبة يتم تسجيلها خلال كل الفترات السابقة، وبقيمة بلغت في المتوسط أيضا ما يعادل 73 214 مليون دينار جزائري، هذه القيمة يقابلها بالدولار ما قيمته 1,02165 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يكشف عن عدم بلوغ الجزائر أو السلطات المعنية لسقف ملياري (02) دولار أمريكي الذي تم الإعلان عليه.

حيث أن السلطات الجزائرية قد أعلنت عن بلوغ سقف ملياري دولار أمريكي من الصادرات غير النفطية في آفاق سنوات 2000، وهذا للأسف ما لم يتحقق، ويرجع هذا ربما إلى ضعف السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا السياق، أو إلى ضعف الإرادة الحقيقية في سبيل تحقيق ما تم الإعلان عليه؛

3- وكما كان أيضا خلال الفترات السابقة، فقد سجلت الصادرات غير النفطية حسب فروع الاستعمال خلال هذه الفترة أيضا، هيمنة لصادرات المنتجات نصف المصنعة بشكل كبير مقارنة بباقي المنتجات الأخرى من الصادرات غير النفطية، حيث سجلت هذه المنتجات في المتوسط خلال هذه الفترة ما نسبته 01,95 % من إجمالي الصادرات، أي ما يقابلها نسبة 73,58 % من إجمالي الصادرات غير النفطية، أي حققت نسبة أعلى من الفترة السابقة والتي كانت في حدود 63 %.

كما تجاوزت قيمة صادرات هذه المنتجات 53 410 مليون دينار جزائري في المتوسط خلال هذه الفترة، تليها في ذلك صادرات المنتجات الخام بحصة قدرت بـ 00,26 % من إجمالي الصادرات، ويقابل هذه النسبة بالنسبة لإجمالي الصادرات غير النفطية ما يقارب 10 % في المتوسط خلال هذه الفترة، وبقيمة تجاوزت 8 585 مليون دينار جزائري (في المتوسط خلال هذه الفترة)، محتلة بذلك المرتبة الثانية في الصادرات غير النفطية بعد المنتجات نصف المصنعة، وهي بذلك تتفوق على صادرات كل من منتجات المواد الغذائية، المشروبات والدخان والتي كانت تحتل المرتبة الثانية خلال الفترة السابقة.

ونشير هنا إلى أن صادرات منتجات المواد الغذائية، المشروبات والدخان قد سجلت خلال هذه الفترة نسبة قدرت بـ 00,15 % من إجمالي الصادرات، ويقابل ذلك نسبة 05,66 % من إجمالي الصادرات غير النفطية. أما باقي المنتجات من الصادرات غير النفطية فظلت في أحسن الأحوال مثل مثيلاتها في الفترات السابقة.

"Evolution de la balance commerciale": تطور الميزان التجاري الجزائري:

سنحاول في هذا المبحث التعرف على وضعية الميزان التجاري الإجمالي، أي بالنسبة للصادرات الإجمالية، ومن بعد سنتطرق إلى وضعية الميزان التجاري بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، وذلك للسنوات من 2000 إلى غاية 2010، إلا أننا سنكتفي في سنة 2010 بمعطيات السداسي الأول (Données provisoires)، وهذا على اعتبار أننا في سنة 2010 وهي السنة التي نقوم فيها بهذه الدراسة.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الإجمالي للفترة (2010 – 2000):

سنحاول استعراض وضعية الميزان التجاري الإجمالي من خلال الجدول التالي¹:

جدول رقم (19): تطور الميزان التجاري الإجمالي للسنوات (2010 – 2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$)

| المبادلات التجارية | الميزان التجاري | الواردات | مجموع الصادرات | الصادرات النفطية | الصادرات غير النفطية | السنوات |
|--------------------|-----------------|----------|----------------|------------------|----------------------|--------------|
| 31 184 | 12 879 | 9 152 | 22 031 | 21 419 | 612 | 2000 |
| 29 073 | 9 192 | 9 940 | 19 133 | 18 484 | 648 | 2001 |
| 30 305 | 6 291 | 12 007 | 18 298 | 17 539 | 759 | 2002 |
| 38 144 | 11 078 | 13 533 | 24 611 | 23 939 | 673 | 2003 |
| 50 442 | 13 855 | 18 294 | 32 148 | 31 390 | 759 | 2004 |
| 66 354 | 25 649 | 20 352 | 46 002 | 45 094 | 907 | 2005 |
| 76 070 | 33 157 | 21 456 | 54 613 | 53 456 | 1 158 | 2006 |
| 87 795 | 32 532 | 27 631 | 60 163 | 58 831 | 1 332 | 2007 |
| 118 778 | 39 819 | 39 479 | 79 298 | 77 361 | 1 937 | 2008 |
| 84 488 | 5 900 | 39 294 | 45 194 | 44 128 | 1 066 | 2009 |
| 45 957 | 6 535 | 19 711 | 26 246 | 25 456 | 790 | *2010 |

Source : Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), 2010 .

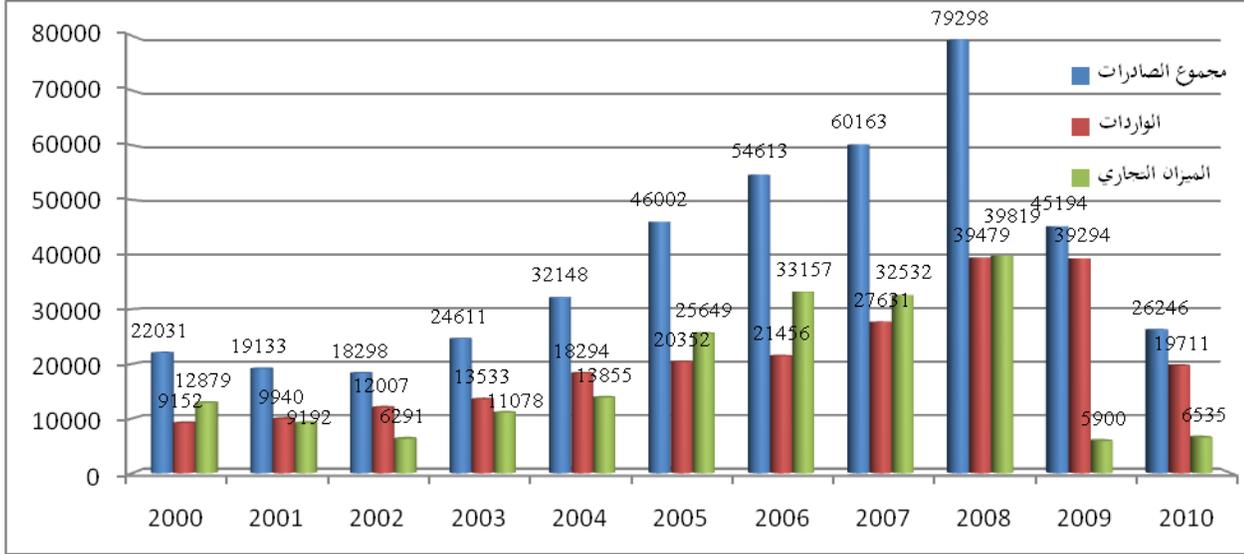
* المعطيات متعلقة فقط بالسداسي الأول لسنة 2010.

¹ Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), 2010.

شكل رقم (23): تطور الميزان التجاري الإجمالي

للسنوات (2010 - 2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 22.

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه، يتبين لنا بأن الميزان التجاري الإجمالي الجزائري قد سجل خلال الفترة (2010 - 2000)، قيمة إيجابية وهذا بالنسبة لكل السنوات، وهذا ما يعني بأن قيم الواردات لم تتجاوز أبدا خلال هذه الفترة إجمالي الصادرات، لأن الميزان التجاري ما هو إلا عبارة عن قيم الصادرات منقوصا منها قيم الواردات. كما نلاحظ أيضا بأن الميزان التجاري يشهد من سنة لأخرى ارتفاعا جديا معتبرا، وهذا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، حيث انتقلت قيم الميزان التجاري من 12 879 مليون دولار أمريكي سنة 2000، إلى 39 819 مليون دولار أمريكي سنة 2008، وهذا ما يعني نسبة ارتفاع تقدر بأكثر من 280 %، أي أن الميزان التجاري سجل ارتفاعات قيمة وهائلة من سنة لأخرى، ويرجع هذا بالأساس إلى الارتفاع في أسعار النفط، أما الصادرات غير النفطية فليس لها دور يذكر وذلك للاستقرار النسبي لقيمتها خلال كل سنوات الدراسة.

أما في سنة 2009 فإننا نلاحظ بأن قيمة الميزان التجاري قد انخفضت بشكل كبير جدا -5 900 مليون دولار أمريكي-، حيث قدرت نسبة الانخفاض هذه بأكثر من 30 % مقارنة بسنة 2008، ويرجع هذا نتيجة الانخفاض الشديد لأسعار النفط والتي عرفتها الأسواق العالمية للنفط خلال تلك الفترة بالذات، وإلى ارتفاع فاتورة الواردات. أما سنة 2010 فقد سجلت ما قيمته 6 535 مليون دولار أمريكي، إلا أننا لا نستطيع الحكم على هذه السنة، وهذا نتيجة لأن هذه القيمة لا تعبر إلا عن معطيات السداسي الأول من سنة 2010.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري للصادرات غير النفطية للفترة (2000-2010):

"Evolution de la balance commercial hors hydrocarbures"

أما بالنسبة للميزان التجاري للصادرات غير النفطية ولنفس السنوات السابقة، فسيتم استعراضه من خلال الجدول والمنحنى التاليين¹:

جدول رقم (20): تطور الميزان التجاري للصادرات غير النفطية

للسنوات (2000-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$))

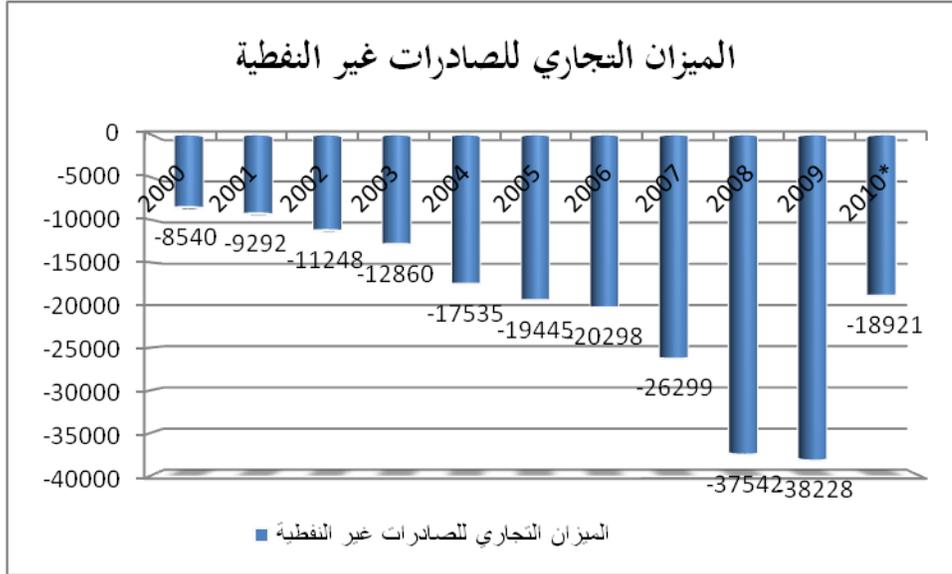
| المبادلات التجارية (مع الصادرات غير النفطية فقط) | الميزان التجاري للصادرات غير النفطية | الواردات | الصادرات غير النفطية | السنوات |
|---|---|----------|-------------------------|---------|
| 9 764 | -8 540 | 9 152 | 612 | 2000 |
| 10 588 | -9 292 | 9 940 | 648 | 2001 |
| 12 766 | -11 248 | 12 007 | 759 | 2002 |
| 14 206 | -12 860 | 13 533 | 673 | 2003 |
| 19 053 | -17 535 | 18 294 | 759 | 2004 |
| 21 259 | -19 445 | 20 352 | 907 | 2005 |
| 22 614 | -20 298 | 21 456 | 1 158 | 2006 |
| 28 963 | -26 299 | 27 631 | 1 332 | 2007 |
| 41 416 | -37 542 | 39 479 | 1 937 | 2008 |
| 40 360 | -38 228 | 39 294 | 1 066 | 2009 |
| 20 501 | -18 921 | 19 711 | 790 | *2010 |

Source (بتصرف الباحث) : Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), 2010.

* المعطيات متعلقة فقط بالسداسي الأول لسنة 2010.

¹Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), 2010.

شكل رقم (24): تطور الميزان التجاري للصادرات غير النفطية
للفترة (2000-2010)
الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 23.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه وكذا من خلال المنحنى البياني، يتبين لنا بأن الميزان التجاري قد سجل خلال كل السنوات من فترة الدراسة قيما سالبا، ولم يسجل ولا قيمة واحدة موجبة، وهذا ما يفسر على أنه ارتفاع لقيم الواردات على قيم الصادرات غير النفطية خلال كل سنوات الدراسة. أي النتائج الإيجابية للميزان التجاري الإجمالي التي تم تناولها أعلاه، لم تكن سوى نتيجة للصادرات النفطية، أما الصادرات غير النفطية فلم يكن لها سوى سبب هامشي، وهذا ما يفسره تطور الميزان التجاري بالنسبة للصادرات غير النفطية والتي سجلت في مجملها قيما سالبة. كما أننا نلاحظ من جهة أخرى بأن القيم السالبة للميزان التجاري بالنسبة للصادرات غير النفطية، تسجل من سنة لأخرى ارتفاعا هائلا - بالقيم السالبة- من سنة لأخرى، وهذا ما يمكن تفسيره على أنه ليس هناك أي تحسن في تطور قيمة الصادرات غير النفطية أو أن هناك تحسن لكنه يبقى ضعيفا جدا وهامشيا وليس له أي تأثير على وضعية الميزان التجاري بالنسبة للصادرات غير النفطية.

أما عن أكبر قيمة سالبة للميزان التجاري بالنسبة للصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، فقد تم تسجيلها سنة 2009 بقيمة 38 228- مليون دولار أمريكي، ويرجع هذا نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من جهة وإلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية من جهة أخرى، فقد انخفضت في هذه السنة بنسبة قاربت الـ 45 % عن سنة 2008.

المطلب الثالث: تطور معدل تغطية الواردات للفترة (2000-2010):

"Taux de couverture des importations"

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى تطور معدل تغطية الواردات للفترة (2000-2010)، وسنحاول بداية التعرف على تطور هذا المعدل بالنسبة للصادرات الإجمالية، ومن ثم إلى تطوره بالنسبة للصادرات غير النفطية.

ويقصد بمعدل تغطية الواردات هو نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات مضروبا في نسبة مئة في المئة، حيث أن الصادرات سواء كانت نفطية أو غير نفطية تلعب دورا هاما في اقتصاديات كل الدول، وذلك من خلال تغطيتها للواردات، حيث تعتبر الصادرات في كثير من الدول المصدر الأساسي والرئيسي للعمالات الأجنبية، والتي تستعمل في ما بعد في تسديد قيمة الصادرات.

وفي هذا، كان علينا من الضروري في هذه الدراسة التطرق لمعدل تغطية الواردات في الجزائر، كي يتسنى لنا معرفة الدور الذي تلعبه الصادرات الإجمالية من جهة والصادرات غير النفطية من جهة أخرى، في تغطيتها للواردات من خلال دورها في تسديد قيمة هذه الأخيرة.

الفرع الأول: تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة (2000-2010):

"Taux de couverture des importations par les exportation totales "

سنحاول التعرف على معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة (2000-2010)، من خلال استعراضنا للجدول والمنحنى البياني التاليين أدناه.

جدول رقم (21): تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية

للفترة (2000-2010)

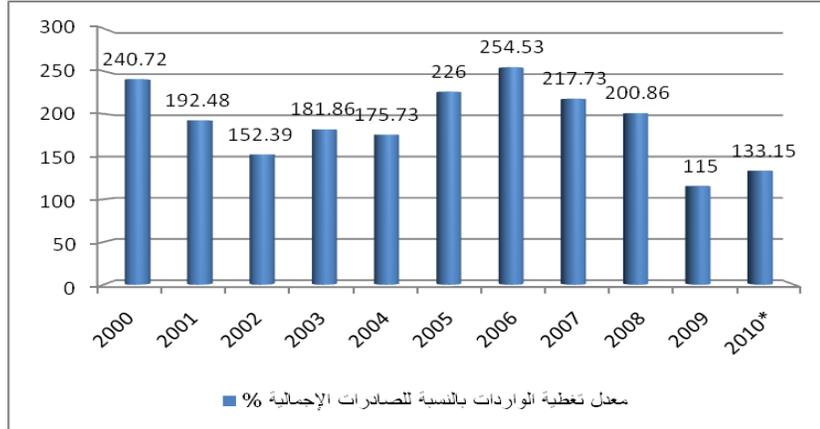
الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$))

| السنوات | الصادرات غير النفطية | الصادرات النفطية | مجموع الصادرات | الواردات | معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية % |
|---------|-------------------------|---------------------|-------------------|----------|--|
| 2000 | 612 | 21 419 | 22 031 | 9 152 | 240,72 |
| 2001 | 648 | 18 484 | 19 133 | 9 940 | 192,48 |
| 2002 | 759 | 17 539 | 18 298 | 12 007 | 152,39 |
| 2003 | 673 | 23 939 | 24 611 | 13 533 | 181,86 |
| 2004 | 759 | 31 390 | 32 148 | 18 294 | 175,73 |
| 2005 | 907 | 45 094 | 46 002 | 20 352 | 226 |
| 2006 | 1 158 | 53 456 | 54 613 | 21 456 | 254,53 |
| 2007 | 1 332 | 58 831 | 60 163 | 27 631 | 217,73 |
| 2008 | 1 937 | 77 361 | 79 298 | 39 479 | 200,86 |
| 2009 | 1 066 | 44 128 | 45 194 | 39 294 | 115 |
| *2010 | 790 | 25 456 | 26 246 | 19 711 | 133,15 |

Source: Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), 2010.

2010*: المعطيات متعلقة فقط بالسداسي الأول.

شكل رقم (25): تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية %
 للفترة (2010 - 2000)
 الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 24.

إن أول شيء يمكننا ملاحظته من خلال إطلاعنا على الجدول والمنحنى البياني أعلاه، أن معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية قد سجل خلال كل سنوات الدراسة (2010 - 2000) معدلات فاقت بكثير نسبة 100 %، وفي سنوات أخرى فاقت هذه المعدلات نسبة 200 %، وهذا ما يدل على أن صادراتنا قد قامت بتغطية كل الواردات دون الحاجة إلى موارد أخرى لتغطية هذه الواردات.

ويلاحظ أيضا أن أهم نسبة تم تسجيلها في هذا كانت خلال سنة 2006، حيث فاقت هذه النسبة 240 %، ويرجع هذا نتيجة الارتفاع النسبي لقيمة الصادرات من جهة وإلى الانخفاض النسبي من جهة أخرى لقيمة الواردات. أما خلال السنوات من 2001 إلى 2004 فيلاحظ بأن نسبة التغطية ظلت تحت نسبة 200 %، وهذا نتيجة انخفاض الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط وكان هذا بالأخص في سنتي 2002 و 2003، هذا من جهة، وإلى الارتفاع الفاحش لفاتورة الواردات من سنة إلى أخرى، حيث وصلت نسبة الارتفاع هذه في سنة 2004 مقارنة مع سنة 2000 إلى حوالي 200 %.

وفي ما يلي سنحاول معرفة وضعية وتطور تغطية الواردات ولكن في هذه المرة للصادرات غير النفطية.

الفرع الثاني: تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية للفترة (2000-2010):

"Taux de couverture des importations par les exportation hors hydrocarbures"

سيتم استعراض ومعرفة تطور معدل تغطية الواردات ولكن بالنسبة للصادرات غير النفطية - وليس لإجمالي الصادرات كما تم ذلك آنفا- أيضا، من خلال الجدول والمنحنى البياني التاليين أدناه.

جدول رقم (22): تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية

للفترة (2010-2000)

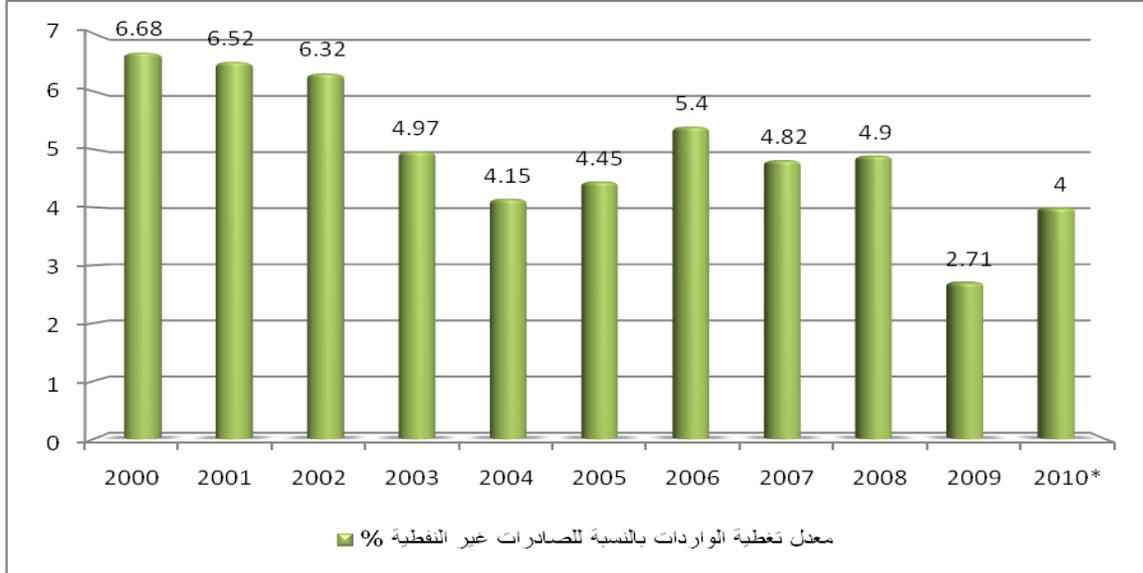
الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$))

| السنوات | الصادرات غير النفطية | الواردات | معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية % |
|---------|----------------------|----------|--|
| 2000 | 612 | 9 152 | 06,68 |
| 2001 | 648 | 9 940 | 06,52 |
| 2002 | 759 | 12 007 | 06,32 |
| 2003 | 673 | 13 533 | 04,97 |
| 2004 | 759 | 18 294 | 04,15 |
| 2005 | 907 | 20 352 | 04,45 |
| 2006 | 1 158 | 21 456 | 05,40 |
| 2007 | 1 332 | 27 631 | 04,82 |
| 2008 | 1 937 | 39 479 | 04,90 |
| 2009 | 1 066 | 39 294 | 02,71 |
| *2010 | 790 | 19 711 | 04 |

المصدر: بالاستناد إلى مجموعة من المراجع تم ذكرها آنفا في هذا المطلب.

2010*: المعطيات متعلقة فقط بالسداسي الأول.

شكل رقم (26): تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية %
للفترة (2000-2010)
الوحدة: مليون دولار أمريكي (\$)



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 25.

بعكس ما رأينا في تطور معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية، والتي لاحظنا فيها بأن هذه الأخيرة قد قامت بتغطية الواردات بنسب فاقت في بعض سنواتها نسبة 100 %، وفي البعض الآخر نسبة 200 %، فإنه للأسف لم تحقق ولم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة تغطية للواردات في أحسن أحوالها نسبة 06,70 %.

حيث كانت هذه النسبة في حدود 06 % في السنوات من 2000 إلى 2002، إلى أن بعد هذه السنوات ظل معدل تغطية الواردات يشهد انخفاضات تقريبا متتالية من سنة إلى أخرى، إلى أن وصل هذا المعدل إلى أدنى قيمة له تم تسجيلها خلال كل فترة الدراسة (2000-2010)، حيث وصلت هذه النسبة إلى 02,71 %.

ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية إلى الانخفاض الشديد لهذه الأخيرة مقارنة بإجمالي الصادرات، والتي ظلت نسبتها في حدود 04 % من إجمالي الصادرات.

أما السبب في الانخفاض المتتالي لمعدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية من سنة لأخرى وخصوصا بعد سنة 2002، فيرجع إلى سببين رئيسيين، حيث يتمثل السبب الأول في انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية وعدم تحسنها - أي زيادتها - بشكل كبير من سنة إلى أخرى، حيث ظلت هذه الزيادة ضعيفة وهامشية، وخصوصا إذا ما تم مقارنتها بالزيادات التي شهدتها الصادرات النفطية خلال نفس الفترة.

أما السبب الثاني فيرجع إلى الارتفاع الهائل لفاتورة الواردات من سنة لأخرى، وهذا ما تم ذكره كذلك بالنسبة لتطور معدلات التغطية للواردات بالنسبة للصادرات الإجمالية.

المطلب الرابع: تطور سعر صرف الدينار الجزائري وأثر ذلك على الصادرات للفترة (2004-2008):

ارتأينا في هذا الجزء تقديم تطور لسعر صرف الدينار الجزائري لبعض السنوات من 2004 إلى غاية 2008، وهذا نظرا لأن الباحث في مثل هذا المجال سيقابله حتما معطيات وإحصائيات بقيم ووحدات مختلفة، وهذا تبعا للوحدة أو العملة المستعملة في كل إحصائيات، من هذا المنطلق كان لزاما علينا تقديم تطور لسعر صرف الدينار الجزائري ولو لبعض السنوات، وسيكون هذا للعمليات الرئيسية الأكثر استعمالا بالنسبة للجزائر ونخص بالذكر هنا الدولار الأمريكي واليورو العملة الأوروبية لدول الإتحاد الأوروبي، وما مدى تأثير ذلك على الإيرادات الجزائرية من الصادرات سواء النفطية منها أو غير النفطية، وسيتم استعراض ذلك من خلال ما يلي¹:

الفرع الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي للفترة (2004-2008):

سنبدأ في البداية استعراض تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، باعتبار أن هذا الأخير هو العملة المفوتر بها صادراتنا النفطية خاصة، وباعتبارها كذلك العملة الأكثر تداولاً في الأسواق الدولية.

جدول رقم (23): تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي

للفترة (2004-2008)

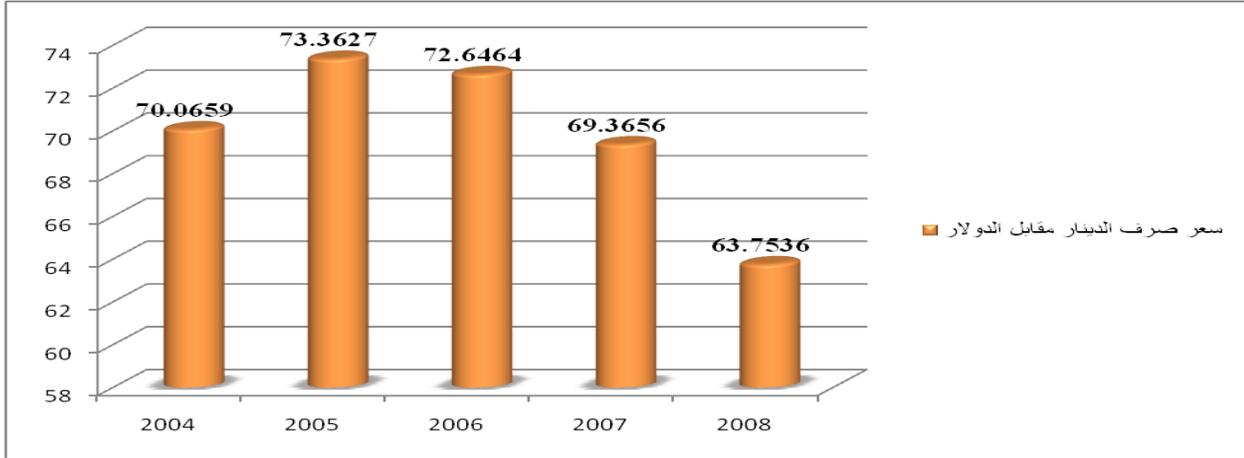
الوحدة: \$ 01 = دج

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|--------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| دج = \$ 01 | 72,0659 | 73,3627 | 72,6464 | 69,3656 | 63,7536 |
| نسبة النمو % | - | + 01,80 | - 00,98 | - 04,52 | - 08,10 |

المصدر: بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص ص: 20-21.
2008: الإحصائيات متعلقة فقط بالثلاثي الأول والثاني والثالث من هذه السنة، أي أن الثلاثي الرابع غير مأخوذ بعين الاعتبار.

¹ بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص ص: 20-21.

شكل رقم (27): تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي للفترة (2004 - 2008)
الوحدة: \$ 01 = دج



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 26.

من خلال استعراضنا لتطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، فإننا نلاحظ ما يلي:

1- إن أول شيء يمكننا ملاحظته هو الانخفاض المتتالي للدولار الأمريكي أمام الدينار الجزائري، في ما عدا سنة 2005، والتي شهدت نسبة نمو قدرت بـ 01,80 %، مقارنة بسنة 2004، أما بعد ذلك فقد شهد الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية والتي كان أشدها في سنة 2008 والتي فاقت فيها نسبة هذا الانخفاض 08 %، إلا أن هذا لم يكن فقط أمام الدينار الجزائري، فقد شهد الدولار الأمريكي انخفاضات وتقلبات كبيرة في أسواق الصرف والعملات الدولية، وأمام معظم العملات الرئيسية إن لم نقل كلها؛

2- إن الانخفاض المتتالي لقيمة الدولار الأمريكي من سنة لأخرى وأمام جل العملات ومنها الدينار الجزائري، يعطينا انطبعا أوليا حول الخسائر التي تنجر عن هذا الانخفاض لقيمة الدولار، والخسائر التي تتكبدها الجزائر من وراء ذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية مفوترة بهذه العملة، ولنا أن نتصور قيمة هذه الخسائر وخصوصا في سنة 2008 والتي تجاوزت فيها نسبة الانخفاض أكثر من 08 %، وكذلك لنا أن نتصور قيمة هذه الأضرار والخسائر بالنسبة للجزائر، وخصوصا إذا عرفنا بأن الإيرادات الجزائرية تعادل بملايير الدولارات الأمريكية؟؛

3- كذلك لنا أن نتصور قيمة الأضرار والخسائر التي تتكبدها الجزائر أيضا، وهذا إذا علمنا أن الجزائر قامت باستثمار جزء كبير من الإحتياطيات من الإيرادات النفطية -والتي تمتعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية- في شكل شراء لسندات الخزينة في الولايات المتحدة الأمريكية، والسؤال الذي يجب

أن يطرح هنا هل أن الفوائد التي يتم تحصيلها من هذه السندات قادرة على تغطية الخسائر التي تنتج عن الانخفاض المتتالي لسعر الصرف للدولار الأمريكي وتحقيق أرباح؟؛

4- كما لا يجب أن ننسى هنا أو نهمل بأن هذا الانخفاض المتتالي في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، قد يضر من جهة أخرى بصادراتنا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا على اعتبار أن أسعار منتجاتنا الموجهة للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى الدول الأخرى التي تربط عملتها بالدولار، ستصبح أعلى نسبيا مما كانت عليه في حالة ارتفاع قيمة الدولار، مما يؤدي هذا إلى إضعاف ميزتها التنافسية في مثل هذه الأسواق - جاء توضيح ذلك بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة-، ومن ثم إلى إضعاف صادراتنا غير النفطية والتي هي أصلا هامشية، كما قد يؤثر هذا أيضا على الإجراءات والتدابير التي تعمل السلطات الجزائرية على إتباعها وانتهاجها من أجل النهوض وترقية الصادرات غير النفطية.

الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (€) للفترة (2004-2008):

سنقوم هنا باستعراض تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو، على اعتبار أن دول الإتحاد الأوروبي هي أكثر الدول المستقبلية لصادراتنا وخصوصا فرنسا، إيطاليا وإسبانيا - سيأتي على ذكر ذلك لاحقا-، كما أن أغلب واردات الجزائر تأتي من دول الإتحاد هذه، ولهذا يفترض بنا معرفة تطور سعر الصرف للدينار الجزائري أما اليورو، ومدى تأثير ذلك على صادراتنا ووارداتنا من وإلى دول الإتحاد الأوروبي، والتي تتخذ من اليورو عملة لها.

جدول رقم (24): تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"

للفترة (2004 - 2008)

الوحدة: € 01 = دج

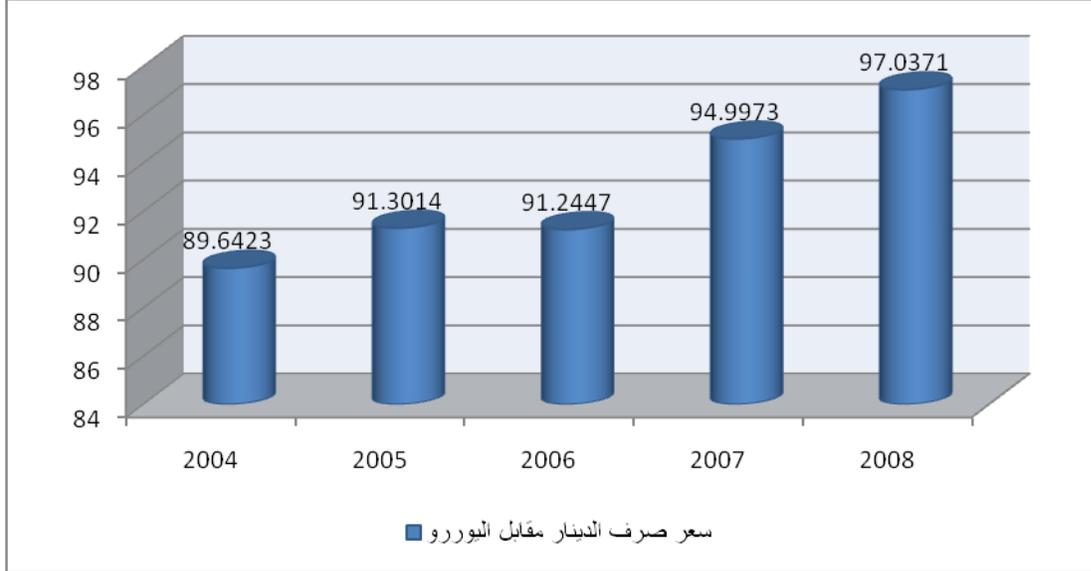
| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|--------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| € 01 = دج | 89,6423 | 91,3014 | 91,2447 | 94,9973 | 97,0371 |
| نسبة النمو % | - | + 01,85 | - 00,06 | + 04,11 | + 02,15 |

المصدر: بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم: 05، ديسمبر 2008، ص ص: 20 - 21.

2008: الإحصائيات متعلقة فقط بالثلاثي الأول والثاني والثالث من هذه السنة، أي أن الثلاثي الرابع غير مأخوذ بعين الاعتبار.

شكل رقم (28): تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية "اليورو" للفترة (2004 - 2008)

الوحدة: € 01 = دج



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 27.

من خلال استعراضنا لتطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة لليورو، فإننا نلاحظ ما يلي:

1- ما يمكننا ملاحظته هو أن سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري يشهد ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى، وهذا إذا ما تم استبعاد سنة 2006 والتي شهدت انخفاضا بسيطا جدا قدر في حدود 00,06 %، أما باقي السنوات الأخرى فقد شهدت ارتفاعات كبيرة لعل أهمها ما كان سنة 2007 حيث شهدت هذه السنة ارتفاعا قدر بأكثر من 04,10 % مقارنة بسنة 2006، أي يمكننا القول بأن سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري يشهد ارتفاعات كبيرة ومعتبرة وهذا إذا تم أخذ متوسط النمو بالنسبة للفترة ككل حيث يقدر بأكثر من 02 % في المتوسط؛

2- إن ارتفاع قيمة اليورو أمام الدينار الجزائري قد يكون له مساوئ كبيرة على الاقتصاد الجزائري، فإذا علمنا أن أغلب الواردات الجزائرية مصدرها هو السوق الأوروبية، فإن هذا ما يعني ارتفاع قيمة فاتورة الواردات بسبب الارتفاع في قيمة اليورو، ولعل هذا ما يفسر الارتفاع الهائل والكبير لوارداتنا وخصوصا من دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، حيث قاربت فاتورة الواردات في سنة 2008 ما قيمته 40 مليار دولار أمريكي، وستظل هذه الواردات في الارتفاع، وهذا طالما ظل سعر صرف اليورو هو الآخر في الارتفاع، وهذا بشكل خاص بالنسبة للواردات الجزائرية التي يكون مصدرها وأصلها هو إحدى دول الإتحاد الأوروبي؛

3- لكن لا يجب أن نتصور من جهة أخرى بأن هذا سيكون له آثار سلبية بحته على الاقتصاد الوطني، بل على العكس من ذلك قد يكون لهذا أي لارتفاع أسعار صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري فوائد حمة، لعل من بينها هو إمكانية تحقيق لزيادة وترقية للصادرات وبخاصة غير النفطية منها، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

أ. حيث أن ارتفاع سعر صرف اليورو من جهة سيؤدي إلى أن صادراتنا ستكون أكثر تنافسية في أسواق الإتحاد الأوروبي، وذلك لان ارتفاع أسعار صرف اليورو سيجعل من أسعار منتجاتنا الموجهة للتصدير لأسواق هذه الدول أقل من أسعار المنتجات المنتجة داخل أسواق الإتحاد الأوروبي -لمزيد من التوضيح ارجع في ذلك للجزء الرابع من الفصل الأول من هذه الدراسة-، وعليه فإن زيادة تنافسية منتجاتنا ستؤدي إن تم استغلال هذه الفرصة إلى زيادة وترقية الصادرات، وتكلم ونخص بالذكر هنا الصادرات غير النفطية؛

ب. كما أن هذا قد يكون له جانب إيجابي من جهة ثانية، حيث ستصبح الواردات أغلى نسبيا من ما إذا تم إنتاجها داخل الوطن، مما قد يؤدي في الأجل الطويل إلى التقليل من هذه الواردات بسبب ضعف ميزتها التنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية، وذلك من خلال ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات الوطنية من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات وهدر الموارد الاقتصادية وخصوصا من العملات الأجنبية المستعملة في تسديد قيمة هذه الواردات من جهة ثانية.

وفي ما يلي سنحاول قراءة في بعض أرقام ونسب التجارة الخارجية لسنة 2008.

المطلب الخامس: قراءة في بعض الأرقام القياسية في مؤشرات التجارة الخارجية لسنتي 2007 و 2008:

كشفت الحصيلة الإجمالية لمصالح الجمارك لسنة 2008 عن تطور كبير ومقلق للواردات الجزائرية، في حين انكشفت العائدات أو الإيرادات بفعل انخفاض أسعار النفط، فقد مثلت قيمة الواردات الجزائرية من مختلف المواد والمنتجات أكثر من نصف عائدات الجزائر، حيث قاربت هذه الواردات من قيمة 40 مليار دولار أمريكي، في حين لم تحقق إيرادات التصدير سوى 79,298 مليار دولار، أي أن قيمة الواردات تجاوزت نصف عائدات الجزائر، وهذا ما لم يشهد حدوثه من قبل.

حيث أن قيمة العائدات من الصادرات الجزائرية بلغت في سنة 2008 ما قيمته 79,298 مليار دولار، مقابل 60,163 مليار دولار في سنة 2007، أي بنسبة زيادة بلغت 31,80%.

بمقابل ذلك سجلت الواردات الجزائرية نسبة نمو معتبرة فاقت نظيرتها من الصادرات، حيث بلغت قيمة الواردات في سنة 2008 ما يعادل 39,479 مليار دولار مقابل 27,631 مليار دولار تم تسجيلها في سنة 2007، أي بنسبة نمو تقدر بـ 42,88%، أي أن الواردات ارتفعت في سنة 2008 بأكثر من 11,80 مليار دولار عن سنة 2007، أي أن نسبة نمو الواردات فاقت نسبة نمو الصادرات بأكثر من 11%، كما يعني هذا أيضا أن الغلاف المالي المخصص للواردات في الجزائر ارتفع بما لا يقل عن 11,80 مليار دولار خلال سنة واحدة.

ويعزى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع معظم المواد والمنتجات الصناعية والزراعية ومواد التجهيز والمواد الغذائية، وبخاصة خلال النصف الأول من سنة 2008.

وفي نفس السياق تكشف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية عن تسجيل فائض في الميزان التجاري وصل في سنة 2008 إلى 39,819 مليار دولار مقابل 32,532 مليار دولار تم تسجيلها سنة 2007، أي بزيادة 07,287 مليار دولار وبنسبة نمو فاقت 22%.

أما على صعيد تغطية الصادرات بالواردات فقد عرفت هي الأخرى انكماشا وانخفاضا، بالنظر لعالمي ارتفاع الواردات وتراجع قيمة الصادرات، حيث سجلت في سنة 2008 نسبة تغطية زادت عن 200% مقابل 216,65% لسنة 2007.

أما معدل تغطية الواردات بالنسبة للصادرات غير النفطية فقد سجل تحسنا طفيفا في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، حيث كانت نسبة هذه التغطية في 2008 حوالي 04,90%، مقابل 04,80% في سنة 2007.

وعليه فإن الجزائر تبقى رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة للخارج، وهو ما تكشف عنه الأرقام والمؤشرات سابقة الذكر، حيث أن الارتفاع القياسي للواردات وخصوصا واردات المواد الغذائية والتي بلغت فاتورتها 07,167 مليار دولار في سنة 2008 مقابل 04,959 مليار دولار في سنة 2007، وبنسبة زيادة فاقت 44,50%.

ويأتي على رأس هذه المواد الغذائية واردات الحبوب، حيث قامت الجزائر باستيراد ما قيمته 03,967 مليار دولار سنة 2008، مقابل 01,977 مليار دولار عام 2007، أي بزيادة فاقت 100 %، أما واردات الحليب فقد بلغت 01,295 مليار دولار في سنة 2008 مقابل 01,063 مليار دولار عام 2007، وبزيادة فاقت 21 %، فيما سجلت فاتورة استيراد السكر 438,60 مليون دولار سنة 2008 مقابل 428,40 مليون دولار سنة 2007، أي بزيادة فاقت 02 %.

من جانب آخر قامت الجزائر باستيراد أكثر من 01,85 مليار دولار من الأدوية سنة 2008 مقابل 01,44 مليار دولار عام 2007، وبنسبة نمو بلغت 27,26 %، في حين بلغت قيمة الواردات الخاصة بمواد التجهيز 13,19 مليار دولار سنة 2008 مقابل 08,68 مليار دولار سنة 2007، وبنسبة زيادة تجاوزت 50 %، أما الواردات من المواد الموجهة لأداء الإنتاج فقد بلغت 11,83 مليار دولار في سنة 2008 مقابل 08,75 مليار دولار سنة 2007، أي نمو تجاوزت 35 %.

من خلال ما تم استقراؤه من النتائج الآتية الذكر نلاحظ أن فاتورة الواردات قد زادت بنسبة كبيرة، كما أننا نلاحظ بأن هذه الواردات تمس كل المواد الضرورية واللازمة والتي لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال، وهو ما يعني بقاء واستمرار هذه الواردات في الارتفاع في السنوات القادمة.

بالمقابل ظلت الصادرات غير النفطية جد هامشية وبنسبة 02,50 %، وبقيمة 01,937 مليار دولار، وبالتالي فإن هذه الإحصائيات تكشف عن عدم بلوغ الجزائر لسقف ملياري (02) دولار كما تم الإعلان عنه.

كما كشفت مصالح الجمارك تصدر الولايات المتحدة الأمريكية لقائمة أهم الدول الشريكة بـ 20,862 مليار دولار كمبادلات تجارية منها 64,18 مليار دولار صادرات جزائرية، وبنسبة قدرت بـ 84,23 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

كما سجل تراجعاً فرنسياً أمام إيطاليا التي بلغت مبادلاتها مع الجزائر 16,24 مليار دولار، مقابل 12,88 مليار دولار لفرنسا، غير أن فرنسا تبقى أهم ممول للجزائر بـ 06,46 مليار دولار، مقابل 04,34 مليار دولار لإيطاليا و 03,98 مليار دولار للصين.

وفي ما يلي جدول يوضح أهم عشرين (20) دولة الأوائل في استيراد المنتجات الجزائرية غير النفطية، خلال السنوات 2007 و 2008¹.

¹ Office national des statistiques, N^o: 148, Op cit, P: 124.

جدول رقم (25): أهم عشرين (20) دولة الأوائل في استيراد المنتجات الجزائرية غير النفطية للفترة (2005-2008) الوحدة: "ملايين الدينارات الجزائرية"

| 2008 | | | 2007 | | |
|--------|----------------------------|--------|--------|----------------------------|--------|
| القيمة | الدولة | الرتبة | القيمة | الدولة | الرتبة |
| 24 146 | فرنسا | 01 | 24 507 | فرنسا | 01 |
| 16 674 | تونس | 02 | 10 431 | إيطاليا | 02 |
| 14 154 | إيطاليا | 03 | 9 656 | هولندا | 03 |
| 8 090 | إسبانيا | 04 | 8 701 | إسبانيا | 04 |
| 6 664 | مالي | 05 | 7 459 | المغرب | 05 |
| 5 772 | الولايات المتحدة الأمريكية | 06 | 6 492 | بلجيكا | 06 |
| 4 229 | المغرب | 07 | 4 862 | تركيا | 07 |
| 3 728 | بوركينا فاسو | 08 | 4 136 | تونس | 08 |
| 3 673 | تركيا | 09 | 1 827 | البرتغال | 09 |
| 3 522 | الهند | 10 | 1 766 | الهند | 10 |
| 2 795 | جمهورية مصر العربية | 11 | 1 281 | النيجر | 11 |
| 2 202 | مالطا | 12 | 939 | الصين | 12 |
| 2 077 | المملكة المتحدة (بريطانيا) | 13 | 899 | البرازيل | 13 |
| 2 068 | هولندا | 14 | 791 | الولايات المتحدة الأمريكية | 14 |
| 1 750 | الصين | 15 | 705 | ليبيا | 15 |
| 1 744 | البنين | 16 | 667 | المملكة العربية السعودية | 16 |
| 1 710 | الأرجنتين | 17 | 650 | السويد | 17 |
| 1 603 | ألمانيا | 18 | 594 | الأردن | 18 |
| 1 498 | سويسرا | 19 | 545 | جمهورية مصر العربية | 19 |
| 1 473 | الولايات المتحدة الأمريكية | 20 | 522 | المملكة المتحدة (بريطانيا) | 20 |

Source: Office national des statistiques, N^o: 148, Op cit, P: 124.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن أهم زبون للجزائر في استيراد المنتجات الجزائرية غير النفطية، هي فرنسا بقيمة متوسطة خلال سنتي الدراسة (2007-2008) تجاوزت 24 326 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا بالأساس إلى العلاقات الاقتصادية القوية بين الجزائر وفرنسا وإلى الموقع الجغرافي المتميز بين البلدين والذي يقع كلاهما في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أما في المرتبة الثانية فنجد إيطاليا بقيمة تجاوزت هي الأخرى في المتوسط خلال سنتي الدراسة 12 292 مليون دينار جزائري، وقد يرجع هذا أيضا إلى العلاقات الاقتصادية الهامة بين الجزائر وإيطاليا وإلى أيضا كون البلدين يطلان على حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتأتي في المرتبة الثالثة الدولة العربية الوحيدة تونس ضمن المراتب الأولى، بقيمة متوسطة خلال سنتي الدراسة بلغت 10 405 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا نتيجة القرب الجغرافي والجوار لهذه الدولة للجزائر، وقد يعزى هذا إلى اقتراب الثقافة الاستهلاكية لهذه الدولة مع الجزائر، مما يجعل منها الدولة العربية الأكثر استيرادا للمنتجات الجزائرية غير النفطية مقارنة بالدول العربية الأخرى.

وتأتي إسبانيا في المرتبة الرابعة محافظة بذلك على هذه المرتبة خلال كلا السنتين، بقيمة متوسطة تجاوزت 8 395 مليون دينار جزائري، ويعزى هذا أيضا إلى نفس الخصائص تقريبا التي تتمتع بها كل من فرنسا وإيطاليا. كما أن أهم ملاحظة يمكن ملاحظتها بالنسبة لترتيب هذه الدول الأربعة هي أنها بالتقريب تكاد تحتفظ بنفس الرتبة خلال سنتي الدراسة، وهذا ما يظهر بشكل واضح بالنسبة لكل من فرنسا وإسبانيا.

أما فيما يخص مراتب الدول العربية من بين العشرين الأوائل في استيراد المنتجات غير النفطية الجزائرية فإننا نميز كل من: المغرب، ليبيا، جمهورية مصر العربية، الأردن والمملكة العربية السعودية، أما باقي الدول العربية الأخرى فإننا لا نجد لها موضع قدم في ترتيب الدول العشرين الأوائل والتي تقوم الجزائر بتصدير منتجاتها غير النفطية نحوها.

مما يجدر بنا القيام بترتيب فقط لمراتب الدول العربية من حيث استيرادها للمنتجات غير النفطية الجزائرية، لمعرفة أهم الدول العربية المستقطبة للمنتجات غير النفطية الجزائرية، ومن ثم إمكانية تطويرها وزيادتها وترقيتها.

وفي ما يلي جدول يوضح أهم الدول العربية المستوردة لصادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية لسنة 2008¹.

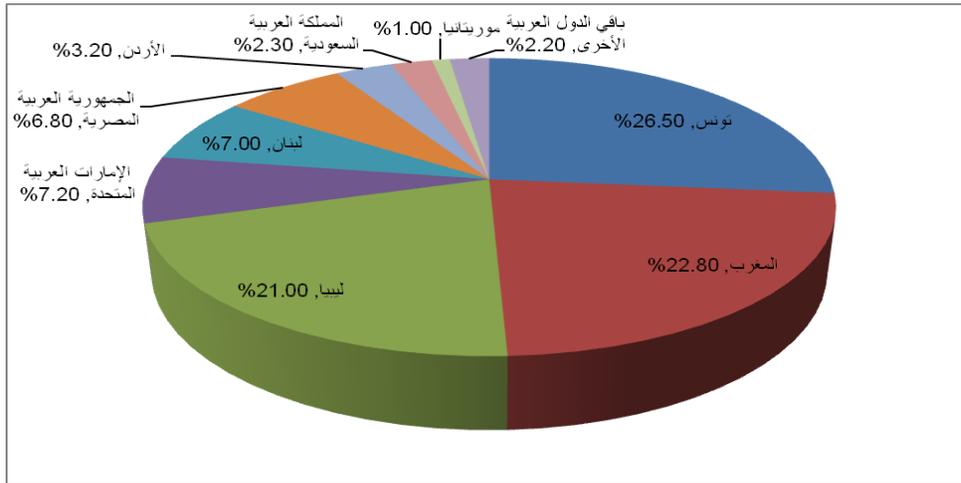
¹ Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Adhésion de l'Algérie à la Grande Zone Arabe de libre Echange GZAME", Février 2009, P: 15.

جدول رقم (26): أهم الدول العربية المستوردة للمنتجات الجزائرية غير النفطية لسنة 2008 (%)

| النسبة* % | الدولة |
|------------|---------------------------|
| 26,50 | تونس |
| 22,80 | المغرب |
| 21 | ليبيا |
| 07,20 | الإمارات العربية المتحدة |
| 07 | لبنان |
| 06,80 | الجمهورية العربية المصرية |
| 03,20 | الأردن |
| 02,30 | المملكة العربية السعودية |
| 01 | موريتانيا |
| 02,20 | باقي الدول العربية الأخرى |
| 100 | المجموع |

Source (بتصرف*): Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Adhésion de l'Algérie à la Grande Zone Arabe de libre Echange GZAME", Février 2009, P: 15.

شكل رقم (29): أهم الدول العربية المستوردة للمنتجات الجزائرية غير النفطية % لسنة 2008



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 29.

الفصل الرابع: تحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، بأن أهم دولة مستوردة لصادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية هي تونس بنسبة تجاوزت 26 %، تليها بعد ذلك كل من المغرب وليبيا بالنسب 22,80 % و 21 % على التوالي، أي أن الدول الثلاث أعلاه مجتمعة تستورد ما يفوق عن 70 % من صادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية، بينما تشترك باقي الدول العربية الأخرى مجتمعة ما يربو عن 30 % من صادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية.

ولا عجب في ذلك، فقد يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أن تلك الدول (تونس، المغرب وليبيا) مجاورة للجزائر وتشترك معها في حدود بحرية وبرية، مما أهلها لأن تكون من أكثر الدول العربية مستقطبة للصادرات الجزائرية غير النفطية، أما باقي الدول العربية الأخرى فإنها تمتاز ببعد جغرافي وحتى ثقافي عن الجزائر مقارنة بالدول الآنفة الذكر، وقد لا نرى أي سبب آخر لذلك غير هذا.

وسنحاول في ما يلي ومن خلال الجدول والشكل البياني الآتيين معرفة تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية بالقيم باتجاه الدول العربية¹.

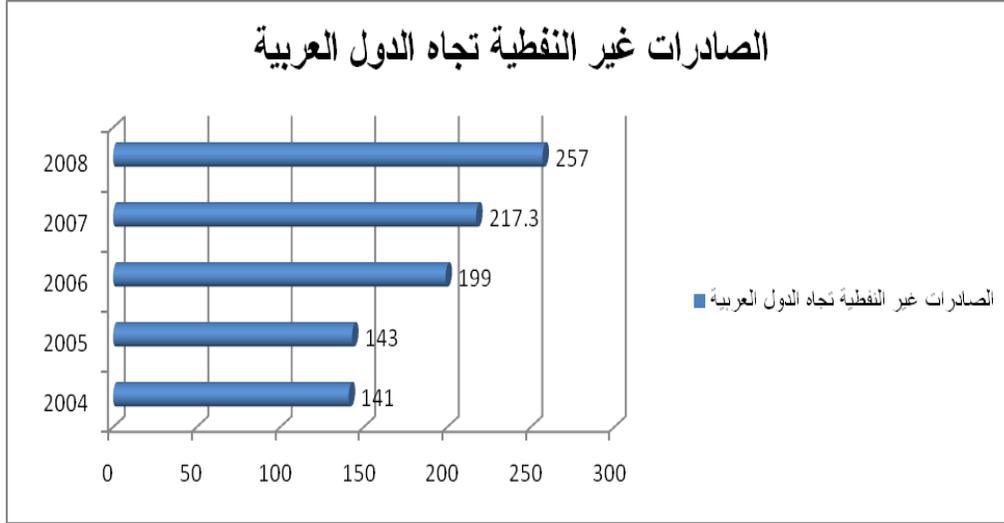
جدول رقم (27): تطور الصادرات غير النفطية باتجاه الدول العربية
للفترة (2004-2008)
الوحدة: "مليون دولار أمريكي \$"

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|----------------------|------|-------|-------|--------|-------|
| الصادرات غير النفطية | 141 | 143 | 199 | 217,30 | 257 |
| نسبة النمو* % | - | 01,42 | 39,16 | 09,20 | 18,27 |

Source (بتصرف*): Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Adhésion de l'Algérie à la Grande Zone Arabe de libre Echange GZAME", Op cit, P: 15.

¹ (بتصرف الباحث): Documents présentée par: L'Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Adhésion de l'Algérie à la Grande Zone Arabe de libre Echange GZAME", Op cit, P: 15.

شكل رقم (30): تطور الصادرات غير النفطية باتجاه الدول العربية
للفترة (2004 - 2008)
الوحدة: "مليون دولار أمريكي \$"



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 30.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، نلاحظ بأن هناك تطورا ملحوظا من سنة لأخرى أي من سنة 2004 إلى سنة 2008، لقيم الصادرات من المنتجات غير النفطية باتجاه الدول العربية، ولعل أكبر نسبة نمو تم تسجيلها في هذا كانت سنة 2006، حيث قاربت نسبة النمو 40 % عنها في سنة 2005، أما عن أقل نسبة نمو تم تسجيلها خلال هذه الفترة كانت سنة 2005، حيث لم تتجاوز نسبة النمو هذه 02 %.

كما يدل هذا من جهة أخرى على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية بفعل انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، والتي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري من واردات وصادرات من وباتجاه الدول العربية.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية ونتائجها (تأثيراتها) على صادرات دول إفريقيا عموما والجزائر خصوصا¹:

وسيتيم استعراض آثار الأزمة المالية العالمية على صادرات دول إفريقيا عموما والجزائر خصوصا على النحو التالي:

المطلب الأول: آثار الأزمة:

إن الأزمة المالية العالمية كانت لها نتائج وتبعات مباشرة على اقتصاديات معظم أو جل دول العالم، كما شهدت هذه المرحلة تباطؤ "Ralentissement" بشكل عام في النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

وأهم ما يلاحظ أيضا، هو أن آثار هذه الأزمة مست إلى حد ما معظم دول العالم، بينما كان تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام لكل دول العالم، ولقد شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا قدر بنصف (0.5) نقطة إلى نقطتين (02) من النمو الاقتصادي، بما في ذلك الصين وكل دول أوربا.

كما أن المدير العام لصندوق النقد الدولي (FMI) "Le fonds monétaire international" قد أكد توقعات أو تقديرات "Prévision" هيئته أو مؤسسته والتي رأت بأن هذه الأزمة المالية قد كلفت الاقتصاد العالمي خسائر قدرت بـ 1000 مليار دولار.

كما أن الأزمة المالية مست بشكل مباشر قطاع صناعة السيارات، صناعة الحديد أسعار المواد الأولية والطاقوية، ونلاحظ أن تأثيرها كذلك أدى إلى إضعاف أو إبطاء معدلات الاستهلاك، وبالخصوص على مستوى الدول الصناعية التي تبنت بعضها سياسة التقشف.

أما عن تأثيرات وتبعات هذه الأزمة على دول إفريقيا، فإننا نلاحظ بأنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستويات التنمية أو النمو، كما أن اثر عدوى "L'effet de contagion" هذه الأزمة مس بشكل كبير كل من الدول: مصر، جنوب إفريقيا والمغرب، ويرجع هذا بالأساس إلى أن الأنظمة المالية في هذه الدول كانت أكثر ارتباط بالانظام المالي الدولي.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي شخّص في حالة إفريقيا، فإن هذه الأخيرة سوف لن تشهد إلا نموا سيقدر بـ 03% في سنة 2009، في حين كان من المفروض أن تشهد هذه القارة نسبة نمو تقدر من 05% إلى 06% وهذا بسبب ضعف الصادرات الإفريقية من المنتجات أو المواد الأولية بسبب تبعات الأزمة.

ومن بين المشاكل التي تواجه القارة السمراء كذلك، هو انخفاض وانحسار حجم المساعدات العمومية (مساعدات الدولة) لعمليات وبرامج التنمية، وكذا تدفق رؤوس الأموال (الاستثمارات الأجنبية، القروض البنكية وتحويل أو إرسال

¹ Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N° 05, mai 2009, P: 32. (بتصرف)

الأموال من العمال الأفارقة في الخارج) قد عرفت هي الأخرى كذلك انخفاض وتباطؤ شديدين، وكل هذا راجع بالأساس إلى تأثيرات الأزمة المالية.

وما يلاحظ أيضا هو أن حجم المواد الأولية (الكاكاو أو لوز الهند "Cacao" القهوة "Café"، الحديد، معدن البوكسيت "Bauxite"، الحديد "Fer" معدن المنغنيز "Manganèse" والمنتجات أو المواد الأولية الأخرى) والمصدرة باتجاه الدول المتقدمة قد شهدت هي الأخرى انخفاضا معتبرا، ويرجع هذا إلى أن استهلاك هذه الدول - الدول المتقدمة- من هذه المنتجات لم يعد باقيا على نفس النسق أو الوتيرة "Rythme" الاستهلاك في المرحلة التي سبقت الأزمة، وهذا بسبب عدم كفاية الأموال المخصصة لتغطية نفس الاحتياجات السابقة للاستهلاك.

أما على مستوى النمو الاقتصادي في إفريقيا، فإن تأثير هذه الأزمة على النمو الاقتصادي قد قدرت بخسارة ما بين 0.5 إلى 01 % من الناتج الداخلي الخام "BIP" "Produit intérieur brut".

أما على مستوى النظام البنكي في إفريقيا، فإن تأثيرات هذه الأزمة قد اقتصرت فقط على البنوك التي لها موجودات أو ممتلكات (أموال) "Des avoirs" في بعض البنوك الأمريكية والأوروبية والتي تضررت جراء هذه الأزمة. أما إذا تكلمنا عن جنوب إفريقيا، والتي تعتبر كأول واكبر وأقوى قوة اقتصادية في القارة السمراء، والتي تعتمد بشكل كبير وكلي على التصدير، فإنها هي الأخرى قد عانت وتحملت صعوبات كبيرة بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث يعتبر مفتاح هذا البلد هو القطاع الاقتصادي وبالأخص صناعة المناجم "L'industrie minière"، والتي تساهم بـ 06 % من الناتج المحلي أو الداخلي الخام.

أما عن أهم المنتجات المصدرة في دولة جنوب إفريقيا فهي تتمثل بالأساس في: معدن الحديد الخام "Le minerai de fer"، الفحم "Le charbon"، البلاتين (الذهب الأبيض) والذهب "La platine et l'or"، هذه المنتجات الأربعة تشكل ما نسبته 75 % من وعاء الصادرات المنجمية "L'assiette d'exportation minière" في جنوب إفريقيا، أما عن قيمتها وهذا باستثناء المعدن الأول -الحديد الخام- فإنها انخفضت بشكل كبير، وبالخصوص البلاتين أو الذهب الأبيض، حيث أن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأولى في امتلاك الاحتياطات العالمية من البلاتين أو الذهب الأبيض.

وتشير الدراسات إلى أن جنوب إفريقيا تمتلك ما يعادل 80 % من الاحتياطات العالمية لهذا المنتج -البلاتين أو الذهب الأبيض- كما أن هذه الدولة واجهت عدة مشاكل جراء انهيار أو هبوط أسعار هذا المنتج في الأسواق الدولية، هذا الانخفاض قدر بـ 65 % وهذا منذ مارس 2008.

أما عن القطاعات الأساسية الأخرى خارج قطاع الصناعة المنجمية، والتي تأثرت هي الأخرى بهذه الأزمة فنجد: قطاع البناء "La construction" وقطاع صناعة المصانع أو المعامل "L'industrie manufacturière".

أما فيما يخص عملة جنوب إفريقيا والمعروفة باسم "Le Renad" فهي الأخرى كذلك تأثرت بهذه الأزمة، ولقد عرفت هذه العملة انخفاضا شديدا في قيمتها، وكذا منذ أن ضربت هذه الأزمة بظلالها على اقتصاديات دول العالم. أما إذا تحدثنا عن الدول المصدرة للنفط مثل نيجيريا، أنغولا وليبيا والجزائر، حيث يعتبر النفط المصدر الأساسي للدخل في هذه الدول (حيث يشكل النفط ما نسبته 98 % من مداخيل أو إيرادات الجزائر مثلا). هذه الدول ومنذ بداية الأزمة واجهت انخفاضا كبيرا في دخلها أو إيراداتها "Retenus" بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، وانخفاض الاستهلاك العالمي للطاقة من جهة أخرى. إن هذه الدول بما فيها الجزائر، تعتمد في إيراداتها على مدخول منتج واحد، وهذا ما يعرضها عند حلول كل أزمة إلى انخفاض في مواردها أو دخلها، مما سيؤثر هذا لا محالة على مواردها المخصصة لبرامج التنمية، وعلى هذا الأساس فإن تأثير أية أزمة عالمية كانت أو إقليمية أو حتى محلية، لن يضر بهذا القطاع أو ذاك فقط، وإنما سيؤثر بما لا يدع أي مجال للشك على كافة القطاعات الأخرى وهذا بسبب اعتمادها في دخلها على منتج واحد فقط. وبناء على هذا، فإن هذه الدول ملزمة ومطالبة أكثر من أي وقت مضى على القيام بتحفيز وتنويع وتطوير محافظتها التصديرية.

المطلب الثاني: بعض الإجراءات الجديدة المتعلقة بالصادرات غير النفطية لسنة 2010:

لقد طرأت بعض الإجراءات الجديدة في سنة 2010، تتعلق بالصادرات غير النفطية، وبخاصة صادرات منتجات الصيد البحري وكذا صادرات التمور، هذه الإجراءات هدفها الزيادة والرفع من الصادرات غير النفطية، ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

الفرع الأول: صادرات منتجات الصيد البحري باتجاه أسواق الاتحاد الأوروبي:

"Exportation de produit de pêche vers les marchés de l'union européenne"

إن صادرات منتجات الصيد البحري الموجهة بالتحديد إلى أسواق الاتحاد الأوربية، كانت تخضع في السابق فقط إلى ما يعرف بالشهادة الصحية "Certificat sanitaire" لكن وابتداء من تاريخ من تاريخ 01 جانفي 2010 استبدلت هذه الشهادة بشهادة أخرى عرفت بشهادة الصيد "Certificat de capture".

¹ Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N° 07, Imp APEC, 2010, P: 10.

هذه الشهادة يجب أن ترفق أو تصحب "Accompagner" مع السلع المصدرة، وهذا حتى غاية تسليمها، هذه الشهادة تصدرها أو تسلمها مصالح الخدمات في وزارة الصيد البحري والموارد المائية¹.

هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى حفظ "Conservation" وحماية "Sauvegarde" الموارد الصيدية. إن الهدف من هذا الإجراء الجديد هو مكافحة "Lutte contre" والقضاء على الصيد غير المسموح أو غير الجائز "La pêche illicite" وغير المنظم "Non réglementée".

كما أن هذا الإجراء الجديد جاء تطبيقا للتنظيمات الأوربية الجديدة "La nouvelle réglementation Européenne" في مكافحة الصيد غير المشروع.

وبناء على هذا الإجراء فإنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وفي حالة استيرادها لحصة (كمية) "Lot" من منتجات الأسماك بما فيها المحولة، يجب عليها أن ترفق عملية الاستيراد هذه بشهادة الصيد المطابقة أو الملائمة "Conforme".

ويجب أن نشير هنا أيضا إلى أن الصادرات الجزائرية لمنتجات الصيد البحري باتجاه دول الاتحاد الأوربي، معفاة ومستثناة "Exemptées" من الرسوم الجمركية للاستيراد في دول الاتحاد الأوربي.

وعلى هذا الأساس فقد سمح هذا الإعفاء من الرسوم بالرفع من قيمة الصادرات الجزائرية فيما يخص منتجات الصيد البحري حيث ارتفعت هذه الصادرات إلى ما قيمته 3.4 مليون دولار أمريكي، وهذا في السداسي الأول من سنة 2009، وهذا حسب أرقام ومعطيات وزارة التجارة.

الفرع الثاني: صادرات منتجات التمور: "les exportation de dattes"

لقد قامت السلطات الجزائرية في سنة 2010 ورغبة منها في تطوير والرفع من منتجات الصادرات غير النفطية بشكل عام، ومنتجات صادرات التمور بشكل خاص، على منح مصدري التمور أو المؤسسات المصدرة للتمور وعلى وجه الخصوص، - قرض زراعي - "Crédit agricole" بدون فوائد يسمى بـ "الرفيق" "R'fig"، ابتداء من سنة 2010، لكن تحت شرط يتعلق بالكميات المصدرة من التمور.

حيث أن منح قرض "الرفيق" لمصدري التمور سيستلزم شرط الزيادة في الكميات المصدرة من التمور في سنة 2010، تزيد عن نسبة 20% بالمقارنة مع الكميات المصدرة من التمور والمحقة في سنة 2009، وهكذا دواليك.

¹ "Ministère de la pêche et des ressources halieutiques" (MPRH).

المبحث الرابع: تأثير اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية غير النفطية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي:

إن العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تدار (تسير) "Régies" من خلال اتفاق الشراكة، الموقع في 21 أبريل 2002، في "Valence"، والذي دخل حيز التنفيذ أو التطبيق في 01 سبتمبر سنة 2005، والتي أسست إلى قيام منطقة التبادل الحر "Zone de libre - échange" (ZLE) بين الجزائر ودول مجموعة الاتحاد الأوروبي.

إن منطقة التبادل الحر هذه تتعلق بصفة خاصة بالصادرات الجزائرية غير النفطية، ولقد أظهرت (بينت) هذه الأخيرة تفوق واضح وجلي في منطقة الاتحاد الأوروبي، وبالفعل فإن الصادرات الجزائرية غير النفطية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي قد سجلت ما نسبته 63.07% من إجمالي الصادرات غير النفطية المتجهة إلى باقي مختلف دول العالم، وهذا خلال سنة 2008، أي بعد ثلاث (03) سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ¹.

ومن هنا يظهر هذا التفوق الواضح والجلي الذي سجلته هذه الصادرات باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة ببقية دول العالم الأخرى، وهذا بفضل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخوله حيز التطبيق والتنفيذ، وكان حجم التبادل ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر قد سجل ما قيمته 22.05 مليار دولار خلال سنة 2008، (أكثر من 20.82 مليار دولار كانت عبارة عن واردات، أما 1.23 مليار دولار المتبقية فقد كانت صادرات غير نفطية)، هذه الأرقام تزداد وتتطور من سنة لأخرى².

والجدول والشكل التاليين يوضحان توزيع الصادرات الجزائرية غير النفطية، من خلال المناطق الجغرافية وهذا خلال سنة 2008.

¹ Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N^o 05, mai 2009, P: 33.

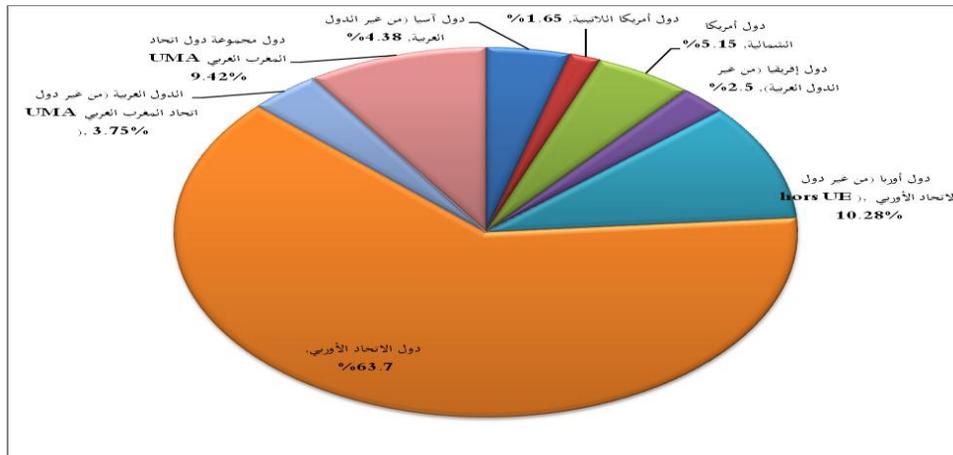
² Ibidem.

جدول رقم (28): تطور توزيع الصادرات الجزائرية غير النفطية من خلال المناطق الجغرافية لسنة 2008 (%)

| الدول | % |
|--|-------|
| دول آسيا من غير الدول العربية | 4.38 |
| دول أمريكا اللاتينية | 1.65 |
| دول أمريكا الشمالية | 5.15 |
| دول إفريقيا (من غير الدول العربية) | 2.5 |
| دول أوروبا من غير دول الاتحاد الأوروبي (hors UE) | 10.28 |
| دول الاتحاد الأوروبي (UE) | 62.87 |
| الدول العربية من غير دول اتحاد المغرب العربي (UMA) | 3.75 |
| دول مجموعة دول اتحاد المغرب العربي (UMA) | 9.42 |

Source (بتصرف) : Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N° 05, mai 2009, P: 33.

شكل رقم (31) : توزيع الصادرات الجزائرية غير النفطية % حسب المناطق الجغرافية لسنة 2008



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول رقم: 31..

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ، بأن أكبر حصة للصادرات غير النفطية كانت باتجاه دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 63.07 %، ويرجع الفضل في هذا كله إلى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ثم تلي ذلك دول أوروبا من غير الاتحاد الأوروبي بنسبة 10.28 % (وترجع ضالة هذه النسبة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي إلى عدم وجود اتفاق يسهل ويجفز التبادل بين هذه الدول والجزائر).

وتأتي دول الاتحاد المغرب العربي "UMA" (المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 09.42 %، ويرجع ارتفاع هذه النسبة نسبيا مقارنة بباقي المجموعات الأخرى التي سنعرج عليها لاحقا، ونخص بالذكر هنا الدول العربية من غير دول اتحاد المغرب العربي والتي سجلت نسبة 03.75 % محتملة بذلك المرتبة السادسة، إلى قرب المسافة ما بين هذه الدول والجزائر بحكم الجوار، ولا يمكننا البتة إرجاع هذا الارتفاع النسبي لاتفاق الاتحاد المغربي الذي نرى بأنه ولد ميتا بسبب الخلافات السياسية فيما بين الدول المشكلة لهذا الاتحاد، ونعني على وجه الخصوص الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب بسبب ما يعرف بقضية الصحراء الغربية، وبقي هذا الاتحاد يراوح مكانه.

وقد سجلت كل من دول أمريكا اللاتينية، دول آسيا من غير الدول العربية، دول إفريقيا من غير الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية النسب التالية على التوالي: 05.15 %، 04.38 %، 02.50 %، 01.65 %.

إن الصادرات الجزائرية غير النفطية باتجاه الاتحاد الأوروبي قد سجلت في سنة 2008 ما قيمته 1230.97 مليون دولار أمريكي مقابل 601.4 مليون دولار أمريكي في سنة 2005 أي بزيادة أكثر من 104.7 %، وتعتبر هذه النسبة جيدة وهائلة، وبالخصوص إذا استطاعت السلطات الجزائرية تحقيقها من سنة لأخرى.

لكن في الحقيقة نقول بأنه من السابق لأوانه الحديث عن تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويرجع هذا إلى أن الاتفاق الشراكة لا زال في سنينه الأولى (نحن في سنة 2010) أي حوالي 05 سنوات فقط على دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، ونحن نرى بأن هذا التطبيق يحتاج إلى مدة أطول (على الأقل 10 سنوات)، وهذا حتى يكون هذا التقييم فعالا وحقيقيا، وإنما إذ نقول هذا الكلام، وهذا بالرغم من إقرارنا بأن صادراتنا غير النفطية تجاه الاتحاد الأوروبي قد عرفت تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات التي سبقت توقيع هذا الاتفاق، ونخص بالذكر هنا سنة 2005.

وعليه سنحاول التعرف في العنصر الموالي، على الآثار الإيجابية المتوقعة على صادراتنا غير النفطية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الآثار الايجابية المتوقعة على الصادرات غير النفطية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي:

سنحاول التعرف على الآثار الايجابية المتوقعة على الصادرات غير النفطية باتجاه الاتحاد الأوروبي، من خلال دراسة هذه الآثار على كل منتج على حدى، من مجموع المنتجات المصدرة من غير النفط وتتمثل هذه المنتجات في المنتجات الزراعية والزراعية المحولة، منتوجات الصيد البحري وأخيرا منتوجات صناعية¹.

الفرع الأول: المنتوجات الزراعية والزراعية المحولة:

"produits agricole et agricoles transformé"

إن المنتجات الزراعية والزراعية المحولة تستفيد من فوائد أو امتيازات تفضيلية "D'avantage préférentiels"، فلقد سجلت صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في سنة 2008 ما قيمته 42 مليون دولار بالمقارنة مع قيمته 34.37 مليون دولار والمسجلة سنة 2005، أي بزيادة معتبرة قدرت بأكثر من 22.22% مقارنة بسنة 2005. وتتمثل صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة بالأساس في المنتجات التالية²:

* التمور "Dattes"؛

* المياه المعدنية والغازية "Eaux minérales et gazéifiées"؛

* بقايا الأجسام الشحمية أو الدهنية "Résidus des corps gras"؛

* زبدة أو سمن الكاكاو (لوز الهند) "Beurre de cacao".

وكما تمت الإشارة إليه سابقا -أعلاه- فإن صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة تستفيد من فوائد وامتيازات تفضيلية تتمثل في³:

أ. 00% من الرسوم الجمركية للاستيراد في دول الاتحاد الأوروبي؛

ب. مع / بدون تحديد الحصص المصدرة (أو ما يعرف بنظام الحصص).

¹ Ibid, PP: 33- 34.

² Ibid, P: 33.

³ Ibidem.

إن بفضل هذه الامتيازات التفضيلية الممنوحة لصادراتنا من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة، سمحت لهذه الأخيرة ومنذ سنة 2005، سنة دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من تحقيق معدل في المتوسط " Un taux moyen " يزيد عن نسبة 75.6 % من مجموع صادراتنا الزراعية والزراعية المحولة المصدرة إلى مختلف دول العالم، كما استفادت حوالي 90 % من هذه الصادرات أيضا إلى الإعفاء (عدم) من تحديد نظام الحصص "Quotas". أما فيما يتعلق بالمنتجات المقبولة والمسموح بها تحت نظام الحصص، فتبقى المعطيات حولها هامشية "Marginales" ونحو الانخفاض.

كما سجلنا، ومن مجموع المنتجات الاثنتين والثلاثين (32) والمسجلة تحت نظام الحصص، بأنه ولا منتج منها قد وصل إلى حصته المحددة للتصدير، وظلت هذه المنتجات تحقق قيمة أقل من قيم الحصص المسموح بها والمحددة للتصدي.

ونميز في هذا الخصوص المنتجات التالية¹:

1. البطيخ الأصفر والأحمر الرطب "Le melon fraise"؛
2. الباذنجان "Les aubergines"؛
3. القرنبيط أو القنبيط "Les choux-fleurs"؛
4. البطاطا "Les pommes de terre"؛
5. الطماطم "Les tomates"؛
6. الجزر "Les carotte"؛
7. الخيار "Les concombres"؛
8. الكوسى "Les courgettes"؛
9. الفاصوليا أو الفاصولية "Les haricots"؛
10. الفلفل "Les poivrons".

¹ Ibid, P: 34.

أما بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية المحولة فإننا نميز في هذا صادرات نوعين من المنتجات تخضعان إلى نظام الحصص وهذا من بين إحدى عشر (11) منتج المسجلة وغير الخاضعة لنظام الحصص، ويتمثل هذا في كل من:

1. منتجات العجائن الغذائية "Les pâtes alimentaires" والمتجهة باتجاه كل من بريطانيا العظمى " La grande Bretagne" ومالطا "Malta".

2. منتجات الكسكسي "LE COUSCOUS" أو الطعام والمتجهة إلى كل من فرنسا وإسبانيا، ويرجع هذا ربما إلى تواجد الجالية الجزائرية بشكل خاص والجالية المغاربية (نقصد هنا دول المغرب العربي) بشكل عام في تلك الدول، والتي تستهلك بشكل كبير نوعا ما لهذا النوع من المنتجات.

الفرع الثاني: منتجات الصيد البحري: "Produits de la pêche"

في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فإن صادرات كل منتجات الصيد البحري هي معفية من الرسوم الجمركية للاستيراد داخل كل دول المجموعة.

وقد سجلت صادرات منتجات الصيد البحري، وهذا من سنة 2005، معدل سنوي بلغ ما قيمته 12.30 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يمثل ما حصته 01.38 % من مجموع الصادرات الجزائرية خارج النفط باتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

أما عن أهم المنتجات الصيد البحري المصدرة فتظل متمثلة في ¹:

* الجمبري "Les crevettes": وتمثل ما حصته 66 % من مجموع منتجات الصيد البحري المصدرة باتجاه الاتحاد الأوروبي، بقيمة متوسطة تعادل 8 مليون دولار وهذا منذ سنة 2005؛

* الإخطبوط "Les poulpes": بقيمة متوسطة بلغت 2.7 مليون دولار، وبحصة تتجاوز 22 % وهذا أيضا من سنة 2005.

أما عن وجهات هذه المنتجات فتظل تتمثل في كل من الدول الآتية²:

* إسبانيا بنسبة 99.85 %؛

* فرنسا وهذا بنسبة 0.15 %؛

* إيطاليا بنسبة لا تتجاوز 0.005 %.

¹ Ibidem.

² Ibidem.

الفرع الثالث: المنتجات الصناعية: "Produits industriels"

تصدر هذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي مع استفادتها من ميزة -الإعفاء الكلي أو الشامل-¹ Exonération total ولقد حققت صادرات المنتجات الصناعية هذه في سنة 2005 ما نسبته 93.22 % من الصادرات باتجاه دول المجموعة الأوروبية، أما في سنة 2008 فقد سجلت ما قيمته 1172.11 مليون دولار، مع ارتفاع بلغت نسبته 37.01 % مقارنة بسنة 2007¹.

أما عن أهم هذه المنتجات المصدرة في هذا النوع من المنتجات، فهي تتمثل بالخصوص في المنتجات التالية²:

* الصولفا "Les solvants" بقيمة 276.4 مليون دولار؛

* روح أو محلول النشادر "L'ammoniac" بقيمة تعادل 175.5 مليون دولار؛

* نفايات وبقايا النحاس "Les déchets et débris du cuivre" بقيمة وصلت إلى 74.7 مليون دولار؛

* الزنك تحت شكله الخام "Le zinc sous forme brute"؛

* الميثانول "Le méthanol"؛

* شبيه زيت الخشب "Les isomères de xylène"؛

* شنيط الأثلين "Les polymères de l'éthylène"؛

* نفايا وبقايا الألمنيوم "Les déchets d'aluminium"؛

أما فيما يتعلق بالمنتجات المصنوعة "Les produits manufacturés" فحصتها من مجموع المنتجات الصناعية فهي ضئيلة (صغيرة) جدا، ولا تمثل سوى ما نسبته في المتوسط 2.4 % وهذا منذ سنة 2005.

وتتمثل هذه المنتجات المصنوعة في كل من³:

* الأدوات الزجاجية "Objets en verre"؛

* إطارات الدوالب الجديدة المطاطية "Pneumatique neufs en caoutchouc"؛

* صناعة الفلين الطبيعي "Ouvrage en liège naturel"؛

* صناعة الفلين في شكل قوالب "Ouvrage en liège aggloméré"؛

* مواد التغليف من الورق والكرتون "Embalage en papier et carton"؛

* النسيج الرقيق الشفاف للاستعمال الطبي "Tissus à point de gaze à usage médical"؛

* الأدوية "Médicaments".

¹ Ibidem.

² Ibidem.

³ Ibidem.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري والصادرات غير النفطية الجزائرية:

يرى الكثير من الخبراء بأن من أهم الآثار السلبية لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، هو تحول الإنتاج الصناعي الوطني الذي يكاد يكون منعزلاً أصلاً، من اقتصاد منتج إلى اقتصاد -بازار- ويرجع هذا إلى الأسباب التالية¹:

* قد يساهم التحرير الجمركي إلى تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد على قطاع التصدير، وهذا ربما نظراً لظروف المنافسة الشديدة التي يلقاها هؤلاء المنتجون من نظرائهم من منتجي المنتجات الأوربية، إضافة إلى أن مجال الاستيراد يعتبر مجالاً أقل خطراً وأكثر ربحاً؛

* الضغوط الجبائية والبيروقراطية والتي لا تزال تعيق تطور النشاط الإنتاجي والصناعي، فضلاً عن تغاضي السلطات الجزائرية عن الأسواق الموازية بشكل خاص والقطاع غير الرسمي بشكل عام؛

* أظهرت دراسة قام بها منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اعتماداً على مجموعة معتبرة من رجال الأعمال والصناعيين، بعض المؤشرات مفادها انحصار وتراجع الطلب على المنتجات والسلع المحلية، وكذا الانخفاض الكبير لنسبة دورات المخزون في المؤسسات الجزائرية، وهذا ما يفسر على أنه تراجع لثقة المستهلكين الجزائريين في مؤسساتهم الاقتصادية بشكل عام، والمنتجات المحلية بشكل خاص²؛

* في تصريح لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوسائل الإعلام، أكد فيه على أن ما يقارب من 90% من مجموع المؤسسات الجزائرية والمقدر عددها بحوالي 2400 مؤسسة، لا تستجيب ولا تتجاوب مع شروط المعايير الدولية، وعلى النقيض من ذلك إذا ما تم مقارنة الجزائر بدول الجوار كتونس والمغرب، حيث نلاحظ بأن هذين الأخيرين قد قاما بتأهيل فعلي لمؤسساتهم الاقتصادية، وهذا قبل الشروع والدخول في أي من اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي مما سمح لهم بالاستفادة من الفرص التي تتيحها مثل هذه الاتفاقيات، والأهم من ذلك كله هو البقاء والاستمرار بالرغم من ظروف المنافسة الشرسة التي تلاقيها مؤسساتهم وتعرضهم من قبل مؤسسات الإتحاد الأوربي³.

¹ براق محمد وعبيلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 126-127.

² صليصالي حفيظ، "تراجع مستمر لمبيعات المؤسسة الجزائرية المنتجة"، جريدة الخبر، العدد 1157، 26 جويلية 2005.

³ جريدة الخبر، مقال لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول: "اتفاق الشراكة كارتة على الاقتصاد الوطني"، العدد: 4477، بتاريخ 18 أوت 2005.

المطلب الثالث: بعض القيود التي تلاقي المتعاملين الجزائريين في المجال الزراعي والراغبين في تصدير منتجاتهم للسوق الأوربي وبالأخص السوق الفرنسي:

سنحاول في هذا العنصر تلخيص ودراسة بعض القيود التي تقابل (تلاقي) المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في القطاع الزراعي، والراغبين في تصدير منتجاتهم نحو السوق الأوربي، لكننا سنقتصر هنا بالتحديد على السوق الفرنسي كعينة عن الأسواق الأوربية، وسنركز في هذا الجزء على دراسة بعض القيود التي تواجه مصدري العسل ومصدري المنتوجات ذات الأصل الحيواني¹.

الفرع الأول: العسل "le Miel":

هذا المنتج مقبول ومسموح به في الأسواق الأوربية ومعفى بشكل تام من الرسوم الجمركية للاستيراد في كل دول الاتحاد، لكن تحت شروط خضوعه لنظام الحصص، وهذا حسب ما جاء في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على أساس القرار رقم: 94/287/CEE، الصادر بتاريخ 18 مارس 1994، والمحدد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قائمة بأسماء دول العالم الثالث المسموح والمرخص بالاستيراد منها، ولبعض المنتوجات فقط المذكورة في التعليمات رقم 92/118/CEE والتي نجد من بينها المنتجات النحلية أو الخاصة بتربية النحل "Produits apicoles".

كذلك نجد في هذه التعليمات أن الواردات من دول العالم الثالث هي وحدها فقط من تخضع لمخطط مراقبة "Un plan de surveillance" موافق عليه ومرخص له، هذا المخطط معد ومهيأ خصيصا للرقابة على كل المنتوجات المستوردة من هذا النوع من المنتجات.

أي أن هذه الرقابة تخص فقط المنتجات النحلية التي يكون منشأها أو مصدرها إحدى دول العالم الثالث هذه.

حاليا الجزائر ليست مدرجة (واردة) "Ne figure pas" على قائمة الدول المسموح لها بتصدير المنتجات الخاصة بتربية النحل إلى دول الاتحاد الأوربي، وعليه فإن استيراد هذه الأخيرة للمنتجات الخاصة بتربية النحل الأصلية "Originaires" والقادمة من الجزائر قد تكون ممكنة، لكن لا تكون قابلة للتسليم إلى الاستهلاك البشري " Il ne "soient pas livrés à la consommation humaine".

¹ Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N° 05, Op cit, P: 34.

الفرع الثاني: المنتوجات ذات الأصل الحيواني: "Produits d'origine animal"

إن في هذا النوع من المنتجات يجب تقديم -شهادة صحية بيطرية- " Certification sanitaire vétérinaire" بحيث تستجيب هذه الأخيرة لمتطلبات البلد المستورد.

وبعد مرور ثلاث (03) سنوات من دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، فإننا نلاحظ بأن الجزائر لم تقم بوضع أو إعداد أي مستندات رسمية ترخص تصدير هذه المنتجات باتجاه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

مؤخرا قامت السلطات الفرنسية ممثلة في وزارة الزراعة "Ministère de l'agriculture" بالتحري "S'enquérir" عند الشروط الصحية للاستيراد، وهذا بناء على طلب التماس "Requête" تقدم به متعامل اقتصادي جزائري، والذي حسبته لم يصل إلى علمه ضرورة حصوله على الشهادة الصحية من اجل تصدير منتجاته الخاصة بالألبان أو الحليب "Produits laitiers" باتجاه فرنسا¹.

إن عدم إقرار أو اعتماد الجزائر لأي مستند رسمي كالشهادة الصحية البيطرية، ليعني هذا بالضرورة عدم قدرة مصدرينا في هذا النوع من المنتوجات على اقتحام أسواق دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يفسر الضعف الكبير الذي حققه هذا النوع من الصادرات مقارنة بالصادرات غير النفطية الأخرى.

ويجب أن نشير هنا إلى أن مصدرنا هذا النوع من المنتوجات لا يتحملون أدنى مسؤولية بل تقع كل المسؤولية هنا على السلطات الجزائرية بصفة عامة، والسلطات القائمة على التجارة الخارجية بصفة خاصة كوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، اللذين يجب عليهما تحمل كل التبعات.

وبناء على هذا الأساس، فإننا نرى بأنه من الضرورة على السلطات الجزائرية المختصة في هذا، الإسراع في اعتماد وتبني وإقرار "Adapter" شهادات صحية بين الجزائر والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من اجل تسهيل تصدير المنتجات الجزائرية ذات الأصل الحيواني، كاللحوم والمنتجات الحليبية، كما أن هذا من شأنه أن يحفز مصدرنا على الرفع والزيادة من تصدير هذا النوع من المنتجات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وأسواق دول العالم الأخرى بشكل عام.

¹ Ibidem.

* صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي تبقى ضعيفة ولم تصل إلى الحصص المحددة في اتفاقية الشراكة¹:

إن صادرات المنتجات الزراعية لم تصل أبدا للحصص التصديرية المحددة في اتفاقية الشراكة، كما أنها لم تتمركز (تتموقع) "Positionner" في أسواق الاتحاد الأوروبي بشكل جيد، بسبب تعدد وازدياد "Multiplication" تعليمات أو أوامر "Directives" الاتحاد الأوروبي، ووضعه للعديد من الشروط للدخول إلى أسواقه، كما أن المنتج الجزائري في بعض الأحيان لا يمكنه إرضاء حاجيات الزبائن في أسواق الاتحاد الأوروبي دون وضع تأهيل " Mise à niveau" للقطاعات أو المؤسسات القائمة على إنتاج هذه المنتجات الموجهة للتصدير، لأن معايير الإنتاج بغرض التسويق المحلي تختلف بشكل كبير عن معايير الإنتاج بغرض التسويق الدولي.

والشيء الملاحظ هو أن صادرات هذه المنتجات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بقيت محتشمة جدا " Très modeste" مقارنة بما كان منتظرا منها.

وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن وجود اتفاقية الشراكة هذه تحتاج إلى إصلاح أو تعديل عميق (معمق) "Réforme profonde" لنظامنا الاقتصادي ولكافة الجوانب.

¹ Ibidem. (بتصرف)

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

1- بقاء اعتماد الجزائر على تصدير منتج واحد ووحيد وهو النفط، حيث شكلت صادرات هذا الأخير نسبة كبيرة وهائلة من إجمالي الصادرات الجزائرية، وقدرت نسبتها خلال فترات الدراسة بأكثر من 96 %، وبقاء معها هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات الإجمالية؛

2- تسببت الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 بخسارة الجزائر لجزء كبير من إيراداتها النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على اعتمادها على النفط، غير أن هذه الخسارة أو الدرس القاسي لم يفلح في جعل الجزائر تنفي عن اعتمادها على النفط كمورد هام ورئيسي في تحقيق الدخل؛

3- بقاء الصادرات غير النفطية جد هامشية وظلت تراوح مكانها، ولم تحقق سوى نسبة أقل من 04 % من إجمالي الصادرات في أحسن أحوالها؛

4- أما عن أحسن نسبة تم تسجيلها فكانت في سنة 1996، بنسبة تجاوزت 06,50 %، وكان ذلك نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا على شكل منتجات تمثلت في الأساس في منتجي التمور والطماطم المعولبة؛

5- أما عن أفضل قيمة للصادرات غير النفطية فقد تم تسجيلها سنة 2008 بقيمة 1,937 مليار دولار أمريكي، مما يعني هذا عدم تحقيق الجزائر للشعار الذي رفعته، وهو تحقيق قيمة للصادرات غير النفطية في غضون آفاق سنوات 2000 تصل إلى 02 مليار دولار؛

6- كما رأينا اتفاق الشراكة الموقع مع دول الإتحاد الأوروبي بما له من آثار إيجابية متعددة ومتنوعة وخصوصا على صادراتنا من المنتجات غير النفطية، والتي قد تم استعراض بعضها وتطوراتها في ظل توقيع اتفاق الشراكة، إلا أنه بالمقابل لا يخلو من مخاطر وسيئات، لذا وجب إجراء تعديلات وإصلاحات شاملة ومعمقة لنظامنا الاقتصادي.

وفي الأخير وبعدهما تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية، سنقوم في الفصل الموالي والأخير -الفصل الخامس- بدراسة دور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.